

ارسى بطلاق فمعد ذلك المقل ثم تزوج الاطلاق في الصغرى وقول المكة ان تزوجك فانت طالق او قال بطلاق
 اكره تزوجكم فانت طالق هذا بغير فله العقد وكذا قالها بالنارسية اكره تزوجكم فانت طالق ولا اقرارا ثم تزوج
 طلق اما قال المكة او الامراء لا يجوز له نكاحها ان نكحت فانت طالق يعني الوطى حتى لو طلق امرأته ثم تزوجها لا
 كان قال الاجنبية ان را جعت طلق ان تزوجها على العقد ولو قال المكة جعت كان على الرجعة الحقيقة بعد الطلاق
 ان تزوجها بالجماد والجماد لا يقع بالجماد اصله في قوله بالجمادية اكره تزوجكم فانت طالق يعني الوطى
 لا يقع حل حيث يصور البيع وكذا ان تزوج امرأة نكاحا فاسدا او امرأة لا يجوز له نكاحها فقال لها ان طلقك فغيري
 حرم قال لها انت طالق يعني جوف الوطى لا اجنبية ان طلقك فغيري حيث سجدت حيث سجدت سجدت سجدت سجدت
 المستقار في الا تزوج فلا بد من طلاق عليه طلاقا صحيحا فاما على ان تزوجها نكاحا صحيحا او نكاحا لا يقع هذه المرأة
 وبيع المرأة اما يكون بان امرئته ونكحت بغير الحرب ثم سبقت ووطى الا تزوج اليوم فمعد على النكاح الفاسد قال
 في المحيط واطلقها ان النكاح هو عقد باعوض قالوا منعك من ان تصنع بها ما لا يرضيهم قالوا لا يفسد اصله
 قالوا لا ينفذ مقتضى الاطلاق على البطل فزعم ان لا يصح ما الزوج ولا ضرورة في حق العنت فلا يطرأ الانفادق
 حق العنت ولا النكاح ولو حل على المأخوذ لم يزوج فمعد على الجواز والنارسية عن عنت بها جواز المستقبل
 والصلح بغير النكاح في الماضي والمستقبل وكذا الصوم وفي الشراء للبيع عنت بالنارسية جمل طلاقا تزوج
 فاشهد شاهدين من سر وعلو اشهد ثلثا عنت العيون ثم عنت في الشعار جمل طلاقا تزوج فلا بد او
 اعرفت ان تزوجها حتى طلق فاسر بطلاقها طلق ان هذا بينين ووطى ان تزوج فلا بد من طلاق وان لم يرب
 من تزوجها حتى طلق فاسر بطلاقها طلق ان هذا بينين ووطى ان تزوج فلا بد من طلاق وان لم يرب
 فخطبها او لا ثم تزوجها لا يطلق وكانوا للمرايين ذلك في المحيط فان تزوجها قبل الخطبة بان تزوجها منه فخطبها
 واجازت طلق تزوجها قال كية امرأة تزوجها حتى طلق فمعد على المرأة ووطى الا ان تزوج جميع النساء وهذا بالعقبة
 فلو قال بالنارسية هر كرم تزوجك فمعد على كل امرأة قال الصمد الشهيد والمكحول فمعد على امرأة ووطى
 اية امر تزوجك فمعد على طلق بقاء جميع النساء ووطى كل مرزوقه فمعد على كل امرأة ووطى الا ان تزوجها
 ووطى كل مرزوقه فمعد على طلق بقاء جميع النساء ووطى كل مرزوقه فمعد على كل امرأة ووطى الا ان تزوجها
 مرة وكانها نارسية سر ذلك مرزوقه فمعد على كل امرأة بان جيران ذلك بوطى طلق ذلك ثم تزوج امرأة طلق ووطى امرأة
 اخرى لا يطلق ولو قال الذين رويها هذا رسالة كذا فمعد على طلق وليس للمرأة فمعد على امرأة لا يطلق
 في المحيط سئل ابو عبد الله عن رجل تزوج امرأة فمعد على طلق فمعد على طلق فمعد على طلق فمعد على طلق
 لا يطلق في فمعد على طلق فمعد على طلق فمعد على طلق فمعد على طلق فمعد على طلق فمعد على طلق فمعد على طلق

[illegible]

لا يثبت على كثر الشايع هكذا ذكر القاضي الامام الاجل فان اذات هكذا قال الصمد الشهيد في الفتاوى ان يثبت بالاشايع
 ولا يثبت بالاجارة بالفصل وهكذا اذا تزوج الفتى بعد البين اما اذا تزوج الفتى امرأة ثم حلفت هو لا
 امرأة ان يثبت ان اجاز هذا العقد على قول الكوفي الشافعي والصوفي ولو كان جديان تزوج امرأة ثم حلفت
 ان لا يتزوج زوجة الوكيل يثبت وكذا الرجل امرءا بعد ما حلف الا يطلق وكذا الوكيل بالعتق والاشايع
 رجولان لا يثبت ان دخلت المرأة فانت طالق او قال بعد ان دخلت المرأة فانت عزم حلفك لا يثبت
 او لا يطلق امرأته ثم حلف بالعتق او وقع الطلاق والعتق لم يثبت ولو كان البين او لا يثبت بالعتق والاشايع
 بعد البين يثبت ولو قال بعد العتق نفسك او قال لا انتطلق نفسك ثم حلف لا يعتق ولا يطلق ثم لم يعتق
 المبيد نفسه والعتق والمرأة نفسها حلفت لانه صار مشكلا بذلك فانه بعد البين فثبت وكذا لو قال لها طلق
 نفسك ان شئت او بعد اعترفت نفسك ان شئت اما لو قال لمرأته انت طالق ان شئت ثم حلفت ثم شئت
 لم يثبت والاشايع بالعتق فكيف الفتى ان يثبت البين بالاشايع في ذلك فلو قال له بعد البين اوصي اليها كذا المبيد
 الشهيد في الجمل الصغير كما قاله السلك وبعث البينة لا يكون اجارة لانه لا يفتقر بالشايع او قبلها او مستأجر
 يكون اجارة بالعتق لا يثبت ولكن تلك الفتوى تكون حجة في فتاوى الشافعي وقال الحافظ رجل يربى صبي سكت في
 وبعد فتوى حاجته فتعذر ذلك الرجل فصوليا اما لو قال من يربى عند فتوى كذا فهذا يثبت ولو قال كل
 قد خلع مكافى في طلاق هذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة اترجها وكذا لو قال كل امرأة تعبر جلالا وقال المرأة اترجها
 من شئ ولو قال كل عبد يخدمه ملكي تزوج فاشترى فتوى عبد الله وعباده بالعتق يثبت عند الكل لان
 الملك اسبايا كغيره لو قال لمرأته ان تزوجك فانت طالق وكذا لو كسى بنية كذا ومن حشد بزار طلاق
 هذا زوجها فتوى منه واجارة بالعتق لا يثبت ولو قال كل امرأة اترجها ابنة زوجها غيري اجلي طالق فتاوى كذا
 فتوى اجلي يبيع الطلاق قبل العتق فكذا لو لم يجرم عليه بمنزلة ما لو طلق بعد عتق الفتى لكن لا يثبت هذا العقد
 الاجارة لانه صار مردودا وقال القاضي الامام الاجل هذا ليس يصح بل يثبت الاجارة بعد طلقها قبل الاجارة اما
 لو قال بعد طلقها فتاوى فانت طالق او طلقها بعد الاجارة اما لو قال انت طالق لا يكون اجارة ولا يثبت الطلاق
 حتى لو بعث شيئا من الميراث اجارة وفي جميع النوازل ولو قال كل امرأة اترجها ابنة زوجها غيري اجلي
 وكذا بالعتق من طالق فتاوى لا يثبت اجارة وهو شاذ على نفسه لانه فيجوز فتوى وهو اجارة بالعتق ثم تزوجها
 بنفسه لحياتها لا يثبت فلو بعث عليه ثم تزوجها بنفسه فمذا على قياس سلكه الجمل الصغير والعتق لا يثبت
 هذا الذي لا يثبت فتوى نفسه هل يثبت في خلاف الشايع من سلك في الدين عن تزوج بعد
 ثم حلفت ما تزوجت طلاقا لم يثبت بغيره وادرسام عن محول يمين حلف بطلاق لمرأته لئلا

منى طلق تزوج امرأة في تلك الزمان كان من أهل مكة القبة لم يزل هذا الفصل ثم يبعث إن يطلق لا بعد العين على كل امرأة
تزوج على تلك القبة وتزوج امرأة من تلك القبة لا يطلق لنفسه بل يعلق لا يزوج امرأة تزوج صغيره حنف ولو حنف
لا يشرى امرأة فاشترى صغيره لم يزوجها ولو حنف لا يزوجها ولو حنف لا يزوجها ولو حنف لا يزوجها ولو حنف لا يزوجها
ودخل بها ثم قال كنت حلت لك تزوجت على طلق وهو بعد ما يبايأ طلق فان صدقته طاهر ونصف مهره عليها
وليس لها نفقة العدة والسكنى والحد ولا على طلق كنية طاهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليه المهر والحد
قال ان تزوجت امرأة كان طاهر زوج او قال يبايئ طلق فطلق المرأة بانسان ثم تزوجها الاطلاق لعنت الله
فقبل يطلقه انك اعتبر اللفظ الكلي الثاني البعض فطاهر والبعض بايها وفي المتفق لو طلق المرأة
انك طلقته فكذلك المرأة ان تزوج طلق فطلق ثم تزوجها الاطلاق وكذا لو طلق ان تزوجت حنف لا يزوجها
ان تزوجت بك فكل امرأة ان تزوج طلق فطلق ثم تزوجها الاطلاق وفي المتفق ان تزوجت حنف لا يزوجها
ان تزوج طلق فطلق ثم تزوجها الاطلاق وفي المتفق ان تزوجت حنف لا يزوجها
دارى هذا احد فكذا نوى فنفق حنف ولم يزوجها الاطلاق وفي المتفق ان تزوجت حنف لا يزوجها
ولم ينفق المهر الا بشرط فكذا ان دخل هذه المرأة بعد فكا فنفقها هو بنفسه حنف وبطلان من اشري
هذا احد فكذا لم ينفق الى نفسه ولكن قال ان من هذا الزمان بعد فكا فنفقها هو بنفسه حنف وبطلان من اشري
لو حنف ليس اليوم شعر من راسه لا ينجس ولو من راسه حنف وفي المتفق ان تزوجت حنف لا يزوجها
فما لم تزوج على البتة فالحال ان تزوجت حنف وكذا المهر اذا تزوج بعد العدة على طلاق حنف لا يزوج
ما يراه على ما يراه فزوج بالنفقة تزوج بالنفقة بالكره بحيث البتة بان تزوج ما ينفقها لا ينجس
في النكاح في النكاح فمما لا ينفق في الاصل حنف لا يشرى بها ولا ينفقها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها
او قال ينجس الا ان اسم الزوج يطلق عليه قال الامام الشافعي في ذلك في تزوجها لا ينجس النكاح لا يشرى بها فاشترى بها
اشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها
او قال ينجس في الجوف اذا على خلاف جواب الاصل ولو اشري حنف لا ينجس نصفه ولا ينجس وفي النصف والكره حنف
ولو اشترى قبل ما يزوجها الصلح حنف هذا احد من قول الامام الشافعي في تزوج حنف لا يشرى بها ولا ينجس
مما لا ينجس حتى يفسر به الحنف قال الامام الشافعي في تزوج حنف لا يشرى بها ولا ينجس نصفه ولا ينجس وفي النصف والكره حنف
فما لم يزوج حنف لا ينجس وفي الاصل حنف لا يشرى بها ولا ينجس نصفه ولا ينجس وفي النصف والكره حنف
ولو اشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها فاشترى بها
هذا النصف عليه وعلى ان اشترى عبد والسنة جملته في النصف وهذا في العبد المولى المعنى وعلى ان ملكك هذا

والتي حدثت بالكل ولو كانت اجتمع على السجدة في الكل الذي اظهره وان كان اذما رزق الامر في سائر الجفنة في القصب
التي التي من القصب حدث اما لو حلف لا يشري خبثا فاشري به من موثقه لا يثبت وفي المتن من رجل حلف لا يشري
خارجا فاشري به في حقه ان ضيقه يثبت حلف لا يشري به الا ما في اليد من عمل ذلك الغرض ولو قال من حلف ان لا يشري
خارجا سائلا لا يثبت حتى يشري من خارجا ان وفي القاصي لو حلف لا يشري فيلا فاشري له ما فيها من قبله قد ثبت في
ذلك حلف وكذا ان حلف مع القصد ان شرط حلف في الاجناس لو حلف لا يشري البتة فاشري له ما من بعده لها اليه
حلف وكان ذلك لو حلف لا يشري ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري له ما شاء فاشري له ما شاء لا يثبت بخلاف كل
لا ياكل كما لو حلف لا يشري به ما من الساج فاشري له ما شاء من الساج حلف وكذا لو حلف لا يشري
بشيء فاشري له ما شاء من الساج حلف وكذا في الشجر كما لو حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء لا يثبت بخلاف كل
ارض ما فيها من الساج حلف وفي الزباد لو حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء على ظهره حلف لا يثبت والاصل ان الحلف
عليه اذا حلف ان لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء وان حلف بمقتضى بيع في التداوي وفي التداوي لو حلف لا يشري
من ولا من شيئا فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء وان لا يثبت لان الدعاء لم يثبت مع
ولذلك لو حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء
باع عبد من رجل وسلم له ثم حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء
فولم يبعه عليه بعد الا اذا دفع ذلك بالثمن الا ان كان في البيع الضيق وعلا عليه من بيع حله في حقه ان يثبت
مطلقا عند موته فاشري له ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء
ثم حلف وقال ما اشري اليوم خيرا فاشري له ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء
فقال لو حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء
وهذا الجواب علم الله ان من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء
لا يثبت لمن علم بهذا ان يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء
علم ان ذلك حلفا فانه مطلق فاشري له ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء
على العود فاشري له ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء
التي فلم يثبت على البتة انما لا يثبت وفي الاجناس لو قال لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء
ان الفصل المذكور عليه من حلف ولو حلف ان لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء
كل ما على البتة وفي حلف الاكل حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء
لك لان حلفه على البتة ان لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء فاشري له ما شاء من حلف لا يشري به ما شاء

وقبها ورفع العبد السجدة في الخطه يكون الدائم **الفصل السادس في القيمين في البيع** وفي التمسك بوجوبه
والله اعلم بصدق ما في الخبرين في ذلك ان يجعله حق محض ولا خلاف في وجوبه في البيع والتمسك به
ولا يثبت له الا اذا باع قبل ان يبيع المحل عليه وتوابع الخلف لا يربطه ان يكون المحل عليه واقفا بعد نفسه لا يثبت
فيه التنازع وجعل له الا في دار فاعلى امرته في صدره لا يثبت حال العبد الشبه هذا اذا اراد ان يبيع الدار ثم اعطاه
الدار عودا عن تلك الدار ثم اراد ان يبيع الدار لا يثبت له البيع في هذا النوع الا ببيع هذا النوع الا ببيع
ببيع في داره ان قالنا ان يبيع هذا في المتاع كثر لا يثبت ولا يجمع التوابع في البيع من الجارية فاعلى
ووجهه في البيع لا يثبت ولا يبيع في هذا الجارية بهذا العبد الجارية رجل قال امرته ان يبيع من مملكتك امره
كره ام وقبها من ذلك من ولا لا يثبت وقبل يثبت رجل قال امرته ان يبيع من مملكتك امره في بيع
فكذلك فهو من مملكتك وان يبيع مع هذا فيكون منه باربعة دنانير فلم يبعه في العبد حتى يبيع العبد لا يثبت ولا يثبت
ان ابيع هذا الجارية اليوم فوجوه في بيعها على ان يبيعها في البيع لم يثبت في المحل ولا الامتة ان لم ابعك فانت حرة
فدبرها او اسولها عتقت فوجوه في بيعها في البيع ولا يثبت في البيع ولا يثبت في البيع ام ووجهه في البيع
الحرة او هذا الذي يبيع بعد ان يبيع في البيع **الفصل السابع في القيمين في العتق والوصية** وفي العتق في البيع
حلف لا يثبت عتق فكلية او يدعي الكتاب او يعتق او يشرى لياحق عتق حرة او امته ان اسبغوا في
سبيلك فلم تعتقت فامر ان طلق فالاسبغ على الولاء ثم هو على عتق العتق في الموت وفي جميع الخواص لا يثبت
الاسلام عن قال حبل ان تعتقت فكل ما شري نفسه من ماله حتى عتق حرة او امته مع العبد من نفسه لا يثبت
وفي التوابع لو ذهب نفس العبد من العبد يعتق في المحل او قال العبد اذا باعك فانت حرة ولو لم يبعك فانت حرة
ثم انشأه من لم يعتق في المتعلق الحلف لا يثبت لانه عتق فوجوه في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة
لا يثبت في الاصل وفي ايم ولا يثبت ان يبيع العبد فكل من وجبه ولم يقبل فوجوه في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة
والاعتقار والاستغفار والصدقة والهبة والعتق كالاته ولما اقرض فليس يقرض فوجوه في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة
بدون التوابع ليس بالعتق وكذا الامم والمعاصل ان كل عتق في بيع حرة الحلف في البيع لا يثبت في البيع لا يثبت في البيع
ليس في بيع الحرة يوجب الحلف بدون التوابع عند عتقه وكذا الواسين عن ايم من ماله ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة
هذا العبد من وجبه فلا يثبت في عتق في العتق الواسين كالاته ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة
وفي التنازع وجعل حلف الواسين وجبه في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة
لا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة
الموهوب لا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة ولا يثبت في عتق حرة

[illegible]

لغيره سواء وهو الوجه الاول فينا وفي المستعمل حلف لا تعار دست عارية ولا يحث وعلى هذا المعنى
كرد وقيل في المعاصرة لا يحث قاله في ويثني ولو حلف لا يقاس فلا تافعا مع آخرها. المحلوف عليه
ومتركه باوى باض يحث حلف لا يستدين قرض امرأه لا يحث وان اخذ درهم في سلم يحث
الفصل الثاني في الامتناع في الكلام مشقلا على اربعة اجناس الاول فيما يكون كلاما مع فلان وفيه
الثاني في السند المعرفه الثالث في الاعداد والاحكام والبارية والاستقلال الرابع في حلف لا يكلم
فلا تافعه مسايا الشتم اما الاول فانه يوجب النوازل من حلف لا يكلم فلانة امرأه وهو باكل الطعام فقال
ها في يحث في يمينه الاصل الحلف لا يكلم فلا تافعا من يمينه ان كان يحث في يمينه لا يصح يحث وان لم يسمع
امرأته كان مشقلا ولو كان لهم وان كان يحث لا يصح صوته لو صلى اليه نشأ بعد لا يحث وفي المحيط قال لا
اكرها فلان يحث كذا من لاطلاق فكملة يعاير لا يعظم فلان طلفت في حلف لا يكلم فلا تافعه يعاير لم يسمع فلا
وهنا يحث وذكر بعد هذا سلب على امرأه لا يحث بكلام لا يسمع فلان وهو لا يحث لا يكلم فلا تافعا من حلف
ما مات لا يحث حلف لا يكلم لغيره كذا في الامتناع فلا يبين صفة الاسلام ولا يحث فلا يحث حلف من حلف
تكنه تام وقد قال مع امرأته فلان سكر في شرب سكر في شرب سكر في شرب سكر في شرب سكر في شرب سكر في شرب
سخر كذا فكملة تليد في حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
اعتمد عليه وهو الصحيح وقيل لا قول الجنب في حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
غيره ويصح في حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
فقال المراء: يا صبي ان زوي فتركها وكذا في حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
الحارط سوا ولو حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
في الله حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
فقال لا تكلم في حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه
عليهم يحث الا ان يتوب بالسلام غير مقصد ديانة الاضمار والتمسك بالسلام عليك الا ان يتوب بالسلام عليك
ولم يوقها والحدود عليه الغرم لا يحث بالسلام لا بالنسبة الاولى لما انبأ به من الحلف فقال نعم الاسلام يحث
اذ انوار في السلي يحث الا ان يتوب بالسلام غير مقصد ديانة الاضمار والتمسك بالسلام عليك الا ان يتوب بالسلام عليك
الحلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه او حلف لا يكلم فلا تافعه

[illegible]

فصل

في المعقولة والمباح في العلم ان كل قولنا صدي عن قول الله لم يثبت وعلم القيد
بحيث وهو مسلك المعقولة تقدم للوحدانية في العلم قلنا في قولنا عن استدل الاستاذ في العلم
على الاستصحاب في العربية اباي كانت العين بالنارسية تقدم للمقدم وفي قولنا عن علم الاستعداد
على قولنا كل امرء انما هو جاني طلق ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
وعن ابي يوسف انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
طلق لان الكلام جعل غاية في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
الكلام وفي قولنا كل امرء انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
وبعد لان كل قولنا المذكور وفي قولنا كل امرء انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
كله انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
يجوز انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
والاعلام كالاخبار في قولنا انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
بما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
لا يثبت هذا ما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
وكذا في قولنا انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
قدم فاجبه كاذبا في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
كالاعلام في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
كثيرة في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
حلفا في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
من العلم في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
ان جرح العلم في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق انما هو جاني طلق
ولم يثبت ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني
البر في قولنا ان كل قولنا قد تقدم قبل الكلام وبعد الكلام في قولنا انما هو جاني

شهر

الصور من حيث ان اول الذبايح الحقيقية والذبايح بالكرام لا يثبت ولا يثبت النوار من اجل انهم الذين عرفوا ان النوار من اجل انهم
يعرفون فقالوا انهم لا يثبتون ذلك بل يثبتون ذلك بالاذن وهو كذا وكذا ما كان في قوله لا يثبتون ذلك بل يثبتون ذلك بالاذن
بما كانت منتهى ذلك من كونه استقامته طلاق لا يطلق الا اذا علم انه انما يحجب ما هو من انما يحجب
فمن جعل لا يحكم فلا يثبت مساو الشتم والاشارة الى حلف لا يحكم لقولهم فلا يثبت ولا يثبت من كان يعلم حيث وانما يعلم
لا يثبت بغير رجل علم انه لا يثبت من هذا فلا يثبت في لغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة
ولا لا يثبت حتى يحكمها فان في ذلك الحلف لا يثبت ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة
يحكمها اذ عرفوا انما يثبتون ذلك بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها
ويستحق ان يصح لا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة ولا يثبت في اللغة
الاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها بالاشارة الى حلفها
قدم الطلاق على الشرط بان قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
حتى يحكمها ولا يثبت لا يحكم فلا يثبت انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
فلا يثبت انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
يرجع من قوله لا يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
لم يكن له من حيث ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
كن كذا في قوله لا يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
والسكتة لا يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
يعمل فلا يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
لا يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
السكتة لا يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
الحال في السكتة لا يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
فانما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل
انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل قلنا انما يثبت ان كل

شيء من الزرع بين الطلاق بينهما ثم اخرج جعل فالامارة ان شئت اى اذكر ما يسهل فانت كذا ثم اياها كانت اياك
سلام عليك فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن
وان كان ذلك في موضع لا يمين في هذا الموضع فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
يستم احدا فستم بينا فقلت لا يستم فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
زمانا بعد هذا فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
المرأة بنى ثم قال لا يملكه ذلك فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
مراسر لى فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
اكر فبشر ما يستر لى فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
ترا وحلف عليه ان شئتم فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
لا تذكركم العارية فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
ولم يكن هو شئ مما اياك على شئ فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
دوم بنى اليمن فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
دشنام مذموم فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
فقلت هذا الشرط وجعل الاشم فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
عند الناس فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
طابق فقلت العشرة فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
ذلك الحاقا فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
المرأة من شئ والارزوم فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
الطلاق في الفصل الاول العاشر في اليمن والاذن في القيد وحلف لا يخرج امرأته الا باذنه بل فقلت ان
خرج من اذنه فقلت طابق فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
يبيت بالدار فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
ان خرجت بغيرك فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
ياذن وقلت ان اذنه فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
الزرع على وجه التمهيد فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك
الخارج فقلت لا بل اياك قال ان كان اليمن في موضع على السائل سلام عليك فقلت لا بل اياك

—

سقطت العين ولا تعود وان عادت الى الولاية للمولى السلطان او تزوج المرأة وكذا صاحب الدين اقله المطول والناقص
من المبدع الا باذنه فالعين مقيد بحال قيام الدين فلو سقط الدين سقطت العين ثم لم يعد بعد على هذا المعامل
لو خلف رجل بعض الدين لم يكن له ان يبيع في محله ولم يعلم حتى غرته سلطان سقطت العين ولم يعد له ان يبيع او يملك
علم ببعض ذلك فلو خلف حتى غرر حث في يده ولم ينفعه رفع ذلك الا ان يفتي ان يرفع على كل حال ولو خلف
لا يخرج امره من هذه الولاية ولا يخرج من حيث الملاءة ويخرج المبدع عن ملكه ثم خرجا عن الدين والنفقة او اوى
النفقة بعد حال قيام الزوجية والملك على اليد في وقت التنازل ولو كانت المرأة لم تخرجها من ذلك بل تخرج الى جهة فقال الله انك
تعتدك ثم قال انك انت لك بالخروج لا يفتى وليس مثل الخروج ثم ولو قال المبدع ان انت لك بالخروج فلا تفتى ثم قال ان
اوتيت لك بتزوج النساء او التزوج حث ولو خلف وقال المبدع ان اشتريت هذا العبد اذني فقلت انك في الجاهل فاشتر
هذا العبد جازي حث اما لو قال اوتيت بشرا البر فاشترى هذا العبد لا يفتى في بيعه ولو كان الاذن في المسئلة او
علم او سلق نيتا وشر المبدع هو ما يوطأ او كما في المسئلة الثانية فالاذن خاص بميدان صاير بان في بيع المخرجات
لا باذن صديقته وفي جميع المواضع رجل خلف لا يخرج من العبد الا باذن امرته فقال ما اذنت للمالك فخرج عتقه فليفتى
ولم يفتى في علم عشرة ايام لا يفتى لان المحدث في الزنا هاب فيكون وهما الذهاب الاذن اما المكث كمن يبيع عتقه لم يفتى
بل يفتى العين بالعين على الذهاب في الاذن وهذا باذن ولو قال امرته ان خرجت من هذا البيت بغير اذني فانت طالق
وكانت هنت حوزة فافا فاستاذت المخرج فقال لها ذهبي وانفي المريم وطعني الرحمن فخرجت وهنت فلم تعد
لصاحب المخرج هذا الاطلاق فلا يكون الا في الامام الشافعي الفصل الثاني عشر في الصوم والصلوة والزكاة والاحل
وهو اربعة القسم الثاني في التنازل وجعل قال المبدع ان صليت ركعة ثم تكلم لا يفتى ولو صلى ركعتين عتق بالركعة الاولى
وهكذا ذكر المذاهب في شرحه وفيما سمعنا في التنازل ان صلى اليوم صلو فصل ركعة وقام لا يفتى ولو لم يفتى صلو
اذ اقبلها بالبعث ولا خلف الا بصلي صلو فصل ركعتين ولم يفتى قبل يفتى وقيل لا يفتى في غير ان يفتى في
على التنازل يفتى ان عقد بعتة على الرخص من ثوبان التنازل فلو كان من ثوبان التنازل يفتى وهو لا يفتى في
جميع التنازل خلف الا بصلي اهل هذا المذهب ما دام فلا يصلي فيه فخر فلا يفتى في ثوبان التنازل ولا يصلي فيه وكان يصلي في
بصلي في ثوبان التنازل فانه لم يفتى في ثوبان التنازل الا بصلي اهل هذا المذهب ما دام فلا يصلي فيه فخر فلا يفتى في ثوبان التنازل ولا يصلي فيه وكان يصلي في
بصلي في ثوبان التنازل فانه لم يفتى في ثوبان التنازل الا بصلي اهل هذا المذهب ما دام فلا يصلي فيه فخر فلا يفتى في ثوبان التنازل ولا يصلي فيه وكان يصلي في
بصلي في ثوبان التنازل فانه لم يفتى في ثوبان التنازل الا بصلي اهل هذا المذهب ما دام فلا يصلي فيه فخر فلا يفتى في ثوبان التنازل ولا يصلي فيه وكان يصلي في

[illegible]

[illegible]

واصل هذا الخبر ان عنت لان عتيرى وظهر وجهه وكذا حلف الابل كل هذا السبع حوله حبصا فاكل حبصا ورواه
 لا ياكل هذا الفرف في حال عصيان فاكل لم يحث ولو حلفت الابل كل من هذا الفرق فاكل من حبصا واكل من حبصا
 اذا اقتد منه حبصا فاكل لسا فان حبصا غير طائفة بكون ذلك وان يجمع النوازل والشتى عن حرم
 حلف على الا ياكل الا لسا فاكل من حبصا ولو حلفت الابل كل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 النصارى فاكل الطبع حث ولو حلفت الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 ياكل من فاك هذا السكة الفم فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 المصالح الفصل الثاني من الزمان ولو حلفت الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 وما انفرد ولو حلفت الابل كل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 من حرمه بفعل الدرس في جميع النوازل ولو حلفت الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 واللبس مغر في كل بيت في الزمان ولو حلفت الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 السلوخ فاكلت ان هذا السلوخ حتى صار هذا فاكل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 التمس فاكل الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 ولو حلفت الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 وعلى القلب لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 كان المقطوع من الساس من ياكل غير الطبع ولو حلفت الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 ولا خلاف في جميع النوازل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 ان لم يكن ما فاك لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 مرقا ان كانت عليه حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 وان كانت كبيرة لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 في فروعها غير الجوز بالمشك ولو حلفت الابل لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 القصعة لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 ولو لا الاشارة بذكره في حرمه فيكون له ذلك فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 حتى يظن ان الساس لسا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا فاكل من حبصا
 ولو كان في النوازل ان كانت سبيبا في الوضع وفي الطلاق وله ان يذبحها كذا في النوازل في النوازل في النوازل

[illegible]

الشفة فكل من لم يفتح لسانه كما سلكه حال الفم في الامم هذا لا يجوز لكن ما لا ياكل من جمل من لفظه ما ياكل الا اذا
 افترقه من من لفظه مع حرفه ولما عاها صامه كما لا يحدث ولا ياكل من ريقه لوجلف البلعك ونظمهم امرته فاد
 عليه الطعام وقالت لدا ريقه فاكل لا يجف ولوم يقل دار ريقه يجف والفتى من رجل امرته وله ريقه لم يول يجف
 وجف بسبب البقره وسبب انقلان شرب من لبنك فقلت طلق بقره لانه يلقه فلان باعث من ياكل من لبنك لا ياكل
 ولا يجمع النول للزنا فقلت طلق لانه ريقه من ارضه وداكي يفرجه فاستطلق فذهب من امره ورجع الآخر
 من الحائف فاكل الحائف جف قال رحمه الله على ما سبيلك فيقولك لا يجف من ريقه في التاوى لوجلف لا ياكل من ريق
 غيره فلا تله في باعثه فكل من وجب للزنا منه مات وجب الابن الحائف شيئا فاكل لا يجف وهذا مع من الاوى ولو قال
 اكلت من مالك لا يجف اذا باع واشترى سواء ذكره الفتاوى لوجلف لا ياكل من مال الا اذا كان في احد الساتين
 بالغار سية جف فاكل الحائف لا يجف لان كل واحد منهما في امر فكل من مل نفسه قال رحمه الله فقلت النكاح
 الامام لو كان احد الشركاء صديقا لا يجف من هذا ولو كان كل واحد منهم لكان من مال نفسه ينفق بها غيره فاقا
 نعم استصوبى لكن لم يخرج بالاختلاف وفيه نظر في نفسه والاصل لوجلف لا ياكل من طعام نفسه فلا
 فاكل من طعام انشاء فلا بد مع فيه جف الا الاكل في شرائه ومن جف في امره لوجلف لا يلبس في انشاء فقلت
 او تمسك فلا بد فليس يؤا اشتراها فلا بد مع غيره لم يجف لان التواضع للكل فلا يرضع على البعض ولا ياكل
 لا يدخل ولا ياكل منها فلا بد من هذا اذا اشتراها فلا بد من غيره لا يجف وفي الفتاوى لوجلف لا ياكل من غيره
 فاكل خبرا منه ومنه فلا يجف ولو جلف لا ياكل من غيره فقلت لادن فاكل ريقه من غيره ومنه جف فقلت
 لا يكره فقلت ريقه فقلت كرهه او رغبته في غيره لا يجف ولو قال رغبه فلا بد لا يجف لان الرغبه
 اسم للكل بخلاف الجفرا الاوى ان كرهه العين يسمى خيرا او كرهه الرغبه يسمى رغبه فكل واحد من الاثنين قال
 مزيج احديهما وان دخلت الا في نصيبك فانت طلق وهي مقسومه فقلت لا يجف لانها ما دخلت في غير نصيبها
 ولو جلف لا يدخل ولا بد فلا بد من هذا وانما يكره غيره لا يجف ولو جلف لا يرضع الا من رغبه فلا بد من رغبه نصيبها
 غيره يجف لان نصف الارض يسمى الرضا ونصف الدار يسمى الرغبه ولو جلف لا ياكل من مال ابيه فاكل من جف فقلت
 منه من راسه جف لانه اكل من مال ابيه بخلاف الفتاوى واليه يقال ابو يوسف ومحمد لوجلف لا ياكل
 من طبعه فلا بد فاكل مما طبخ من غيره جف ولو جلف لا ياكل من قدر طبخه فلا بد من جف ولو قال لا اكل من سر
 ان اشتراه فلا بد مع غيره فاكل جف فقلت قال من نهانه لم يجف وقال لا يلبس من بيعه فلا بد من غيره فلا بد
 مع غيره جف ولو قال في باس شبع فلا بد من جف ولو جلف لا يلبس من غيره فلا بد من فليس في باس شبع فلا بد
 من غيره جف ولو جلف لا ياكل من مال ابيه فاشترى بدمه من غيره لم يجف فقلت قال رحمه الله وهذا

في يوم مسند الخبز من مسند رجل فان خروجه لا اكل من طعامك ولا يحلف عليه ببيع الطعام واستراجه
فاكل حلف وكذا لو قال لا اكل من ثيابك وفيه ان اكلت من مال الابوين فحلف بغير حلف من حلف
لما ان اكلت من مالهما بعد موتكما المسند بحلفها بحلف ولا حلف لا ياكل من كسبه فلان فادويه انسان
فاكل الحلف بحلف وكذا لو قال لا اكل من طعامك لا يحلف لان الوصية لا يوصي الملك الا بالقبول
القبول كسب اهلا والارث ذكر ذهب للحلف عليه طعاما لا حلف وقضيه اكل بحلف وكذا لو اوصى له ولورثته
للعائد حلف لا حلف كسب الاول حتى يقر حلف هو يقر كسب آخر والمر كسب المرأة وكذا ارش الحلف
الكل في النكاح وسئل عن الدين عن ابن عباس انه سئل فقال كرس بشي جزف مجرم فكذلك اكلت من الميت
لا يحلف لانه اكلت من شئ من ثوبه من ثوبه الوارث لا يحلف لا ياكل من ثوبه فاكلها بعد ما صار ميتا
لا يحلف كما لو حلف لا ياكل هذا العيب فاكل بعد ما صار ميتا وارث الفرج اذا جازي قسمي حنفا ولا يحلف لا ياكل
الحرف اكل بعد ما صار كسبا يحلف وكذا لو حلف لا ياكل هذا العيب اكل بعد ما صار ميتا يحلف في
الجامع الصغين في الاصل لا يحلف لا ياكل من الرماة فاكلها اكل العينة منها بغير حلف لان بنوي الحلف ولو صر بها
ورمي بالميت يحلف من اكلت على سبها لان هذا ليس باكل ولا شرب ولا يحلف لا ياكل منها ولا ذكره
بعضه وان لم يبع ما سجد حلف فلا يبيع ما سجد في حلفه بشره وحلفه لا يحلف لان العيب من كسبه الا في الاول الحلف
منها ولا يحلف كسبه الكوفة لئلا اكل الوارث من الثمن وانما اقل الثمن ولا يحلف لا ياكل حنفا فاكل من ثوبه لا ياكل
وكذا الميراث والعقود والدين وانما ذلك في النكاح لا يحلف لا ياكل من ثوبه لا يحلف لان يكون عند ذلك الحلف
على ما عدا ذلك ثم يقرم على كسبه انتم وفي الحرف لا يحلف لا ياكل حنفا ولا يحلف لان يكون عند ذلك الحلف
الجامع الصغين في الاصل لا يحلف لا ياكل حنفا ولا يحلف لان يكون عند ذلك الحلف
خلافا لما قال محمد بن والاصول الحنوف فاكلت في الطبع فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم
من الثوب فلا يحلف من الثوب فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم
لنوعه حلف في العيون ولا يحلف لا ياكل من ثوبه فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم
الحلف وان كان في غير ثوبه فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم
البرم برغيف فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم
وفي الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم
حلف لا ياكل من البيضة لا يحلف حتى ياكلها وكذا لو حلف لا ياكلها من البيضة لا يحلف حتى ياكلها ولا يحلف لا ياكل
هذا الحلف لا يحلف فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم فاكلت في الفم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعلى وجه آخر حلف عليه ولو حلف لا يفعل التوبة في غير محل التوبة لا يحلف
بصدق قضاء وان لم يوجهت ولو قال لا أفعل التوبة في غير محل التوبة لا يحلف
به بكذا لا بد كذا لا بد في صدق حلف الطلاق لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
الطلاق عنه لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
استعمل في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
بغيره في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
على راحة نفسه ومن اراد حلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
نام مع امرأته في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
اما اذا حلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
فاسمى وان حلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
تطلقه فقال لها الرجوع ان لم تحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
سكتت شهادته وقع الطلاق بغير حلف لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
حلفت لا تغفل انما حلفت في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
عن الحلف فاذا كانت مكره في الحلف لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
الرجوعين وتزوجا انما حلفت في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
على الزنا وانما حلفت في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
وسمي القام حلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
بغيره ان عموم اللفظ لا يوجب حلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
انما لا يقع الطلاق في الحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
فصله بطلاق رجل قبل صداقه من باوى ما جعل في حلف لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
لا يحلف وهو على الرجوع قال احمد لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف
من الملتزم غير الملتزم في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف في غير محل التوبة لا يحلف

لا يثبت في كفاية التهمة لا يثبت القسامة بان كان الخالف من اهل الرضا قد شخ خلف الدواب واما ان يثبت
 في يده امنت وحلف عليه فدا على الخلف ايماءة الفوايد تشمل الاسلام وقال اكر من يجلد ان فوجات كم نكلا فدا
 بمطنته ان انقضت عدتها لا يثبت وان كانت عدة يثبت وفي مجمع الوار لا يثبت لانه فلا لا يثبت واما
 الرجوع والحيث حلف لا يطأ امرأة واما حلفا واما امراته حلفا وامرته طامرها لا يثبت الا ان يبرى ما يثبت
 رجل في القنوى رجل ايم امرته رجل في جلدك الرجل طامرها مع امرته في منزل واحد وامرته نامة في موضع
 والرجل طامرها في موضع آخر فلهذا السلطان خلف انهم باخذ منهم مع امرته لا يثبت والاحد مع امرته ان يحد
 الرجل على امرته لاما وطى لاما المعانعة واما النكاح في فتاوى المتنفذين ان امرته اكر فليكن كفي فانت
 طالق وهي ستم بذلك ثم ان هذا الخالف مع امرته اخرى لاجتماع في دار قمارا وحاشا في وقت كل واحد منهما
 بالآخر وامرته بالخالف من غير طاعة ولا يثبت في الدار غير هؤلاء الثلاثة قال ان كانوا بعدوا هذا فليكن نطق والصح
 انها لا تطلق هذا ليس برطوبة رجلا ان يمسوا بحكة فليكن ان لا يمسوا امراته فقال اكر من يدور بارن
 حوش اكر من يدور من مريدون بنيل اكر ما يدركنا قال من يدور في ايدي لا يثبت لان هذا نصف القلب
 والبريق على علق بالانفجار رجل اكر من فلا يدور من حوش من مريدون بنيل وحلف على لا يثبت
 حتى يقول له حوش اكر ونظروا هذا مسلة للجنة رجلا فلا امرته بعد ما اصبح انك لا يمسك اللبلة فانت طالق
 ان علم ان اصبح يقع عليه اللبلة المستقبل ان لم يعلم لا يثبت ذلك اليمين في تلك اللبلة ولم يبرعها
 خلافا لا يبرع من فخر في مسألة الكفر وعلى هذا الرجل لا يمسك امرته في هذا الصيف وهو في
 الحرف قبل يبرع في الصيف القابل فانهم يقولون فعلت في هذا الشتاء وان كان في الصيف حين قالوا هذا
 المقام من مواعيد في الصيف حين فلا هذا المقام لا يبرع انه الصيف هكذا قالوا في الامام وعلى ما سلكه
 اللبلة ان لم يعلم ان الصيف خرج لا يثبت اليمين ولا يثبت خلافا لا يبرع من هذا المربع وعلى هذا القول
 ان لم يثبت اللبلة في هذا المقام وهو لا يعلم انه ابرع الصبح على هذا الخالف ولو حلف بطلاق امرته ان لم يبرع بها الا
 مرة لبيته فان في هذا حلفت لا يبرع والوهافي في قرية اخرى فخرجت وذهبت المنزل قبل الصبح الصبح فانت
 لا يثبت وعلى هذا الرجل ان امرته غائبة عن الدار فقل انك لم تبارك في دارك اللبلة حتى طالق فانت طالق الصبح
 المرأة انك الدار لم يثبت عند ما خلافا لا يبرع وفي قال كنت غائبة ان صدقها الرجل طلق وفي قوله
 مسام فقلت لا امرته في الدار انك طالق في يوم فقلت على اليوم الغايل حتى تطلع فجر في اليوم الثاني طلقت امرته
 ولو قال في اليوم لا تطلق انك في ذلك اليوم لا ينص في قوله لا منه ان وطنتك ما وستة هذه الحجة فانت
 حرة فقل من نكاح الحرة ثم رجعا الا من الحرة فقلنا لا يعتد لان اليمين اثبت بالتحليل ولو قال امرته ان وطنتك

[illegible]

فادخل الجدي مرحلة لا بحث فكذا في الفقه لا يسمى لاس الحنفين والشافعية والامامية كرسية فوير من يريد
فانت طاق وضع بل على غير الخطية فيما لا بحث في طلاق التناهي وقد عرفت المسئلة في آخره في
السلبي فكل هذا في يد ابي ابيع قال الفقيه ابو العيث هذا لا يليح على ان الحق لا يخرج راسه بلا او هم
حار فاستثنى ان يثبت له من السائل ان يثبت الاشارة من التوقيف على التناهي والوجه حيث لا يكتفي
بالاشارة لانها متعلقة باللفظ اما في التوقيف فمعرفة الحجاب وقد حصل في التناهي الصغرى في قول الامانة
ان وضع يدك على الدرك فانت طاق وضعت يدك على الدرك ولم تفر لا تطلق جسدك واما الاصل لو حلف لا
يلبس حريرا او ابريسا لا يثبت الا بلبس فيس كانه من حيث لا يبحث في ابداء او يحلف منه الا ان يثوب
لان التناهي في ابداء وانما يثبت في التسمية فلا ريب ان يثبت العلم في الاصل واما كراهية الجامع الصغير فلا يكون العلم من التناهي
لذا كان قد اورد في اصحاب السير الكبير في الاستثناء في الفعل واما في الاصل فقل هو قول الامانة من اصحاب
حرير لا يثبت فاصاب جنة ليدنا من حرير او غيره علم من حرير لم يكن له ثوب الا ان يثوب لابس هذا الثوب للحرير
قال في رد المحتار في الامانة في السير الكبير قال التواتر لان العلماء يعمون اعملة عليها من الحرير والتواتر
هذه لو حلف لا يلبس هذا القطع فجعله في اقله حيث كان في الغزل والحرير في اقله لا يثبت
في المحيط لو حلف لا يلبس من غير ذلك فلا تدينه في اقله حيث كان في الغزل والحرير في اقله لا يثبت
الغزل لا يثبت يلبس الثوب لا يلبس من غير الغزل لانه عقد عليه باللبس على عين غير يلبس في غير ذلك
لا يصح منه مجازا فان كان في عين الغزل لا يثبت يلبس الثوب لا يثوب حقيقة كلامه فصح يثوب
وصار في الحقيقة مراد فلا يبقى الجاهل من اداء او لابس من الغزل الا ان يعينه لان الامانة اضررت
الى غزل منسوج اذ لم يكن له ثوب حلف لا يلبس من ثوبها ثم ان الزوج اشترى قطعا وعزلت المرأة القطع
ودفع الزوج الغزل الى الناج حتى يتجه باجر اعطاه الزوج ثم لبس الزوج فقد قيل في الزوج ان اراد
بقوله من ثوبها ثوبه في وساخة ذي حث والاقول لو حلف لا يلبس من غزل سلطانة فلبس قباء
فجاءه من غزلها سلطانة من غزل غيرها بحث وهذا ظاهر ولو حلف لا يلبس في ثوبها فلبس في ثوبها
كما ان لم يكن له ثوب حين حلف بحث لان المتكلمين كالمدين ومنقطع اليد يسمى وحلولة الخلع الكبير
لو حلف لا يلبس هذا الحقيقة فقطعت قميصا وخيطت فلبس الخالف التمسك لبحث فان نقص
القميص فاعتدت الحقيقة فكذلك لو حلف لا يلبس على هذا الباطل في ثوبها جازيا وجعل
جرحه او جازا فلبس عليه لم يثبت له لولا الاسم فان نقصت الخياطه علوت ان الخياطه الاولى فلبس عليه
بحث ولو قطع الباطل قطعاً حتى خرج من ثوبه باطامه فلبس عليه لم يثبت له لولا الاسم فان نقصت الخياطه حتى صار

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الزوج بغيره ان لم يخرج مع ولاته من كون عدم خروجهما طرقي الطلاق لا يلزم جانيه الطلاق
قال الامراء انت طالق بالخرج الى الكوفة فخرج وجهه الى الكاربي فكث ساعة بما كثر ثم ذهب الى طالق
ولم يترك ساعة لا يطلب الاكرا طلقت وانقطع العزم بالساعة ولو استعمل بالوصف للصلى
المكتوبة لو استعمل بالصلوة المكتوبة لا يثبت ولو استعمل بالصلوة السطوح او بالركن او الشرب
يثبت رجوع الامراء عند خروجهما من المنزلة لم يرجع الى منزله فان طالق ثلثا فليس ولم يخرج
زمانا ثم خرجت ورجعت والزوج يقول لو نسي الفوق في الطلاق الفسوخ ويطلق امراته قال الصديقي
الشهيد والظاهر ان بطلان فساد في الفوق مع سكران ضرب امراته فزيت ورجعت فقال لها ان لم
الى فان طالق ثلثا فليس عند العصر فمادت له عند العشاء الاخير فطلق امراته لانه على الفوق ولا يصدق
لو قال لم ارد به الفوق قال الفوق من بعد ساعة رجعت فخرج مع امراته فقال لها ان ضربت الفوق في هذا اليوم
فان رجعت لاسنة فان طالق فخرج اليوم الى الصلوة او الى غيرهما من حاجته ثم رجعت ففران كان
سبب البصير خروج الاستعمال للزوج الى السفر لا يمنع ذلك على الخرج الى الصلوة ديانة رجعت امراته الى
قرية فقال لها من هذا الكرمين فخرجت من ربا شي فانت طالق ثلثا فمضت للراة اليوم الثالث الى قرية اخرى
ثم مضت الى تلك القرية واقامت بها اياما ان كان الاخران من تلك القرية على ان لا يوسم عادت لا
تطلق وان كان الاخران على ان يردوها وتطلق لان المكتوبة الاولى باقية لانها لم يخرج من غير
الاخرين حتى تلك المكتوبة بغيره قال الصديقي ان لم يخرج ابنتك من هذا البيت وتترك هناك فخرج طالق
فخرجت ثم دخلت وبكت فطلق قال الفقيه ابو الليث ان كانت موضع يسمع بكاءها وتطلق وان لم يكن
ذلك المسموع اذا خرجت قبل ان يسمع فخرج من بينه فمعد ذلك بكاءها لا يسمع له رجول قال الامراء
ان تركتم هذا البصير يخرج من الدار فان طالق فخرجت الصلوة او غابت عنه فخرج لا يثبت امراته
فخرج فخرجها الى سطح جوارها فغضب الرجل وقال لا يخرج من هذا الدار الى سطح الجوار والى البساتين
طالق فخرجت الى سطح جوارها لم يثبت لان دالة النكاح وحقت التقييد بذلك الجار ولو لم يسمع فخرج
لم يثبت لعدم اللفظ ومن هذا الجنس طلاق النساء رجلان رجلان رجلان رجلان فمعد امراته فلا ان كذا وهذا
على سطح وامرأة اخرى على سطح آخر والسطوح مستقلة بعضها ببعض والليله مظلمة فقال الرجل ان فعلت بك
المرأة كذا فامرأة طالق ولم يسمع او اشار الى المرأة الاخرى بدون ذلك صاحبه وقد فعلت بك ذلك
وقع الطلاق فمعد لا ديانة رجلان مع والديه في الكرم فغضب وقال الكرم من بشرنا بآيم فكذا يسمع هذا على هذا
الكرم ان لم يكن ثم سائلة وان كانت سابقة يد على القرية فعلى القرية كذا قال الكرم انما يجسم بان فصل

على ان لا يفتقر عليه بل بالمدعى لم يبق الا نفي من المدعى عليه وامر ان لا يفتقر له الا على عليه وهو الحق
والنفي يقتضي بالافادة بجعل هذا دعوته التي ادعى العين والصوره من اجل ان المدعى ادعى ان
صحة ان العلم داس ثم اقام كل واحد منهما البينة او الظاهر داس يكون بينهما وجهان وان كانت بينة احد
حقت الا كانت بينة لان الداعي نفي الفاعل وبينة وعلمه سواء وان كانت البينة او لم يبق البينة الا
عليها وهو بينهما صفة قال النبي سنة من حمل حلف بطلاق المرأة فثبت على دارها لا يزوجها فانما حمل البينة
الدار داس فنفي الداعي فانما زوج بینه ونطلق امرنا قضاء فان كان الزوج اقربا كانت فلا
الكنى اشترتها منه فان فلا يخلع ما بينهما فان حلف قضى بالطلاق فهو مصدق في حبه ولا يطلاق امرته الا
في هذا مخالف لما هو عليه المتفق وهذا النوع نظار وشاهد كتب فخره الا اقام حمل على امره وعلم
ابن الديون بذلك مات الدين فمضى عدلان عند الابن ان اكره نفي هذا الدين لا يوسع للابن ان يخلع له
لا علم ان على البينة ان الشهادة بدون القضاء ليست بحجة وموافاق وحلف امرنا بالطلاق في حجة وجعلها
فامر بالطلاق وانما الغريم حلف الغريم ان ليس له علي شي ان لم يعلم موت الورث او كان لا يفتقر وان علم بغير
هو الحلف وحلف المشتري ليس له من كل عليه شي بان باع وكبر لا يفتقر الكل الداعي من حرمه المتفق بغير
لغيره الا ان قال حتى لا يخلع عليه فمضى بغيره فانما فاقه وحلف لا يخلع امره فحلف في التزويج لا يخلع امره
حتى يعطيه حقه فقام فزعه لا يفتقر فان استبطل ان البينة لا يفتقر وان دفع ترك بینه وانما يواد على هذا في بيان
الاصل في باب البينة في الكلام لم يتم كذا حتى انتهت مسلم بغيره وانما المطلوب لحد المال على حد ابيه انما
التالي ثم فمضى بغيره عند ما خلا ما يفتقر من نفي مستند الكون فان روى المال على المال عليه ورجع الطالب على
التالي لم يفتقر لان الدين ساخط وهذا لا يعود وانما يواد على هذا في بيان الاصل في باب البينة لحد البينة
وقت كذا ثم اذا قيل على الوقت للمي او ميمته او ابراءه منهم جاء الوقت فليس عليه شي لم يفتقر عند ما خلا ما يفتقر من
وما كان له من حقه وقال ابن سنان في حقه لا يفتقر الى البينة ولا يفتقر الى البينة وفي المتفق لا يفتقر
فيما ذكره في حقه حتى يستقر ما لم يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر
من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر
جاءت البينة في الفقه على هذا فانما يواد على هذا في بيان الاصل في باب البينة لحد البينة
على البناء ان كان ليس به من المال والحد على البينة لا يفتقر الى البينة ولا يفتقر الى البينة
ولا يفتقر الى البينة حتى يعطيه حقه البينة وحلف عليه وبينة البينة لا يفتقر الى البينة ولا يفتقر الى البينة
وانما فاقه من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر من غير ما يفتقر

[illegible]

امره واما قالت انك اذا صحت ستخلف مني فقال ان اخذت منك فانت طالق فاخذته ما هو سكران لم يفت وعي عاود
 بهل الهك لرجل شينا فقال له في المذبح المذبح لم يفتك هذا الدنيا بعد المدينة فكذلك فني زمان ثم اعطاه عشرة دراهم وصلى
 على ذلك بحت وقال لا تفتي لاحام لا بحت ما دام الدنيا باعيا والمال في جاحق لا اعطاه الدنيا بعد ذلك بريا منه الجاني اذا قضى
 وقال الكرم من يمين ان كسى بركت كرم فكل ما وضع ما كان معه من الدرهم وبيع درهم في بيت فذهبه واخذ دفع درهم بحت رجلا
 قال رما جبريل درهم سوديهم ورجل عليه وقد اكرم ذلك الا انه لم يوطئ شيئا الى الآن بحت فان لم يوطئ شيئا وهو يطأ
 بالملك المستقبل على الحدة بريا منه ولا بد من تقديم فطيف شهر الدين رجل حلف وقال بريا من لا يجردهم درهم واقف
 ثم طر ان جبريل درهمين واقفا لا بحت لان لو ادنى الاكثر اما الوفا لا يعطى درهمان ونصف بحت قال وهذا بحت مستند
 الجاسع الصغير قال بريا حلف وقال لا املك الامانة درهم وهو قد ملك تحين درهم لا بحت لان الله سعة فافق ما زاد
 على بانية لان استثناء الامانة استثناء ما يحل بها فيكون استثناء الحسين والمخلاف استثناء الامانة بحت عن
 درهم وديعة فافق مونا ثمانية درهم وعليها سبعين وحلفا به لم يمس من الوديعة شيئا لا بحت لان ما اتفق حذر دينها
 عليه فلا يكون حياث الوديعة اكمل بجميع النوازل وفيه ما لا يدرك الا بحت رجلا درهم وبيع درهم في بيت فذهبه واخذ دفع درهم بحت رجلا
 دفع اليه فكل ما دفع الى ابنا وتبين قال ان كان الابن او التلميذ غيبا لا بحت الا اذا عين الفروع البعينة وما يتصل بهذا
 وفي باب العين والركبة الاصل رجل حلف قال لا ابيع في مال الركبة حتى يكون له ذهب او فضة قبل او كثر حلف والمطرب
 ليس بشرط ولكن ان كان له مال البعينة قبل الساعة وان كان له درهمان بعتان حلف لانه ليس له في ذلك ما يجب
 فيه الركبة وان فاق الذهب والفضة خاصة لم يدين بعتا لان فيه النقص ولو كان له درهمين بعتان حلف وكذلك كان
 عبد غاصب سزا لو كان اعلى من ذين لم يمت سوا كان الدين من مقلد او عليا ولو كان له مال فذعن كان
 مستهلكا كصاير وما وحكم فذمه ولو كان فان كان جاحدا لا يكون الا مطلقا فانما كان اوها كما او ستملكا
 مفران جاحدا فان من صدمه يقال اقترع ان كان وصا دره مفران الفضة في السرقة والمخانة
 وفيما اعتبر باللفظ واعتبار الغرض في الفساقى رجل حلف انه لم يسرق شيئا معاه ولم يربح ومن كان مرا قبل
 ذلك لا بحت هو المختار لان المختار لا يفتي بفساد النظر في السرقة انما تجلت له بيت من ردها في هذا
 وفرا من المطب ومن من الله فقال الزوج الكرم ان اردوا نودانه بخدمه فانت طالق فاكل من ذلك الثمن شيئا
 فطلق امراته ثم الاصل في جنس هذه السبايل اعتبار ما اسكر وعذبه وعذبه اعتبار اللفظ بعينه الغرض الذي يلاذك
 في فسادى الفضة قال امراته كثر ما يكره في حرم فكل ما اشترى بالدرهم لا بحت اعز اللفظ لانه يمكن وكذا
 قال في الاصل حلف لا يخرج امراته من باره من الدار فخرجت من غير الباب لا بحت وكذا حلف على بريا منه
 فخرجت من باره فخرجت من الدار فخرجت من غير الباب لا بحت وكذا حلف على بريا منه

[illegible]

منه سارقا وعصبة من عاصبه مختلف رب الثوب وقال انه كان لي ثوب فاشترى ذلك الثوب فامرته طالق
ان يعرفانه فام نطق وان عرفانه هالك لا تطلق والله لم يعرف احد الا من يطلق ونظر هذا رجل باع ثوب الصبي
وسلمه وفيه اربعين فاجاز به الثوب ان كان هالك لا يجوز والله كان قاعا او لا يدري جازك هذا رجل
دفن ماله في منزله وطالبه فلم يجد فخلعت انه ذهب بل ان لم يلقه انسان يخاف عليه الخوف الا اذا وى
الزهاد عن طلبة الكلفة الفتاوى وقد استفدت من هذا الرجل من امرين فاقبل ان يطالب دفع
الزاد سارق درهمين والسارق منه الدرهم بعد القبض وحلف العكس ما سرق ذهب يعني صناع الذهب
وهو صادق لا وقت للمقاصدة وان كان قاعا لا اقول بل حلفت له فلا يرضى هكذا ذكر فلا يانه مشكلا
في السمعة لان باق على ملكه حتى يقضى الفتاوى بالضمان وفي غير السمعة كذلك وفي الوجه قال بجنتهم
ان يجنت كيف كان لان المذهب عندنا ان للسارق اذا هلك في يد السارق بعد القطع لا يضمن بانفاق الروايا
وان استهلك فيه روايتان فان هلك قبل القطع والضماني من غير اختياره لئلا يات الشاخص الضمان قبل
الاختيار الضمان غير ثابت كيف كان فكيف يقع للمقاصدة ودوية الفصل اذا جرد الموضع المودع ثم اودع منه
عند المودع مثلك وسبقه امساك ضامنا اذهب من دويته وان كانت اودعته من غير حصة لم يسعه
امساك قال رحم وفضل هذا في قضاء المجمع الصغير ان الرجل اذا نظر بدرهم مديونة اودع عليه فاني لوان
ياخذ من رايته وفي شرح العنقا وكتاب الدعوى قال لا تأخذ هلكته اذ قد غلبت الشبهة على الحق في درهم فلتعصب
الذكر للمال من الذي عليه المال في درهم قال يمين هو قضاها ذلك لم يرض قضاها وقال ابو يوسف لا يكون
الا ان يتقاضا وان مات متولسوة الغرامة وطلاق الفتاوى من رجل حلفه للبحر ان ليس مع درهم غير ذلك
اخذ منه ان كان معه اقل من ثلثة دراهم لا يجنت وان كان معه ثلثة او اكثر ان كانت اليمين بالطلاق حيث
علم او لم يعلم وان كانت بالله فحي عن اليمين فلا يجب الكفارة وان حلفوا اكثر بان يرضى مست حزين كذا
ان كان معه اقل من درهم لا يجنت وان كان معه درهم او اكثر فيقول ان كان يمين بالطلاق جنت علم او لم يعلم وان كان
بالله وجب الكفارة علم او لم يعلم فان قالوا ان يرضى منهم جنت كما ذكرتم ثم طلاق مع شيئا ان كان حاله علم للضم
فذلك الجنت فامنه جنت وان كان جلا لا ينفذ من لا يجنت في حرم وفي جميع النوازل يسلم من الدين عن المصلح
او ان حلفه كل واحد ان لم يلقه لم يلقه من هذا الملام طلاق وادنا حلفه مع آخر قال ان كان شيئا لا يطيق حله من
محنت لان امر الصبي مثله لم يرضى مع آخر وان كان شيئا يطيق حله من لم يجنت لئلا يذكر عن امهات في قوله
لعبين ايكمن من الغيبة من خرج من هذا التفسير المرأة كانت ترفع من مال زوجها وتبيع للداره تنزل لها القطن
فان لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق وهو قد فقت طهرت من الغاي شيئا من حليها انت اجازتها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قال رحمه الله في قوله لا افاضت عليكم من نعمي ان كان احدكم جاهلا او غافلا فليست له عاقبة
وليس من اعطاه الله من نعمي الا ان يحصوها او من اعطاه الله من نعمي الا ان يحصوها
فليس مما احب طاعة كان في قضاؤه احد من صاحب ذلك كان هذا خالفا وهذا آخر وكذا اذا كان في سببته هذا في
باب من وعده في طاعة الله وطعام كل واحد منها على حدة لان الزكاة او حقها او غيرها مما لا يحسد بها ولا يحسد بها ولا يحسد بها
وحلف على ذلك منهم المضاف انهم كن ذلك فعلى من لا يفهم شيئا في وادع من الاسلام لو حلف السلطان ليلعن عدله
المشرك والمهر فكل من يقع المباح في طاعة الله في التناوي جعلنا الامانة ان لم تكن غشيت للصدق فانت طالق فلعنت
جانبها فلعنتها ان كان من عاونه الامانة انما تقبل منها فطلق ولا كان من عاونه انما تادر ولا تقبل ولا تقبل ولا تقبل
وان كان تقبل من رما لم يجر في الظاهر فليطلق الا اذا عوقب الامور على ما يجب بل لا ريب الا يجب بل لا ريب الا يجب بل لا ريب الا يجب
في فصل العيمين في الكجح وفي الامانة ان غشيت شيئا فانت طالق فلعنت كما اوفيت لا يطق لان هذا امر على
كله لو غشيت التناوي وفي الامانة ان لم يجر في طاعة الله فانت طالق فلعنت كما اوفيت لا يطق لان هذا امر على
ولكن حلف لا يشترط ان يكون بيمين وفي التناوي لا يضر في حلف بالناوي ومناس كتم من امر لم يمت كتمه يجب
فاكرتم كره ما شدد من الامانة في حلفه الا في كره ما يكره يجب وان كان اللفظ لا يضر في حلفه وفي الامانة ان لم يجر من حلف
بما يكره طالق لا يجب ابدان لو حلف بغير طاعة الله لا يجب لان عيبه وقبحه على الامانة قال من امسك ان كره
فلا يرم وحلف عليه فجات امارة اخرى وجعلت للصبي لان الملاءمة ارضعها لا يجب لان الصبي لا يملك الامانة
لو حلف الايمان فلا ينعى شيئا واما في حلفه في النظر الى هذا ولم يفارق لم يجب ولا دفع اليد بانه وقال
حتى اصح لا يجب ان يكون في التناوي وفي المنة من حلف في الامانة لان سبب احد فانت طالق فلعنت من امر امانة
في اسمها يجب الفصل الخامس والعشرون في المعرفة وهو اسم الله القسم الثالث في معرفة كمال حلف العرف في الامانة
والمعرفة بالاسم والنسب وقام هذا في كمال التناوي والمعرفة في جميع النواحي رجل ولله وله فاحرجه الى حلفه
سواء بعد ذلك الحان في حلفه للامانة لا يعرف هذا الصبي عنت لان معرفة للصبي هكذا يكون حلفه لا يعرف لان معرفة
بالاسم فلو تزوج المرأة ورجلها لا يعرف ما اسمها حلف لا يعرف ولا يعرف الا يجب وكذا لو حلف لا يعرف هذا
الرجل وهو لا يعرف من هو دون اسمها لا يجب وان غير ما يعرفه وجهه فقد شد على نفسه رجل حلفه سلطان انه
لم يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر فسلم انه كان يعلم لم يجر ان لا يجب من حلف السلطان لم يجر بتمه فاحرجه الى
ولما استعمله بانك لم تعلم من عاونه وان بانه لم يجر منهم شيئا لا يعرف في غير كثير المسلمين لا يسم
ان يحلف وهو يعلم ولكن الجيلة ان بذلك اسم الرجل الذي يطلبه السلطان ويؤثر في غير هذا حلفه عند حلفه
وان لم يجر في طاعة الله وانه تقي المسئلة ان فيه المصوح من العام هل صحيح كان الحالف طاعة الله في قوله

[illegible]

[illegible]

وان كان رأس المال العيانا فذلك استحقاقا ولو لم يكن الا بالبر والساكنة بها او ان لم يسلم جاز وفي المحيط
لو قلنا انما لم يسلم بغير فرق فيكون المسلم الذي يرضى رأس المال في المجلس لا يرضى عليه على قوما اعلام قد ردا
المال بعد ان يكون مستارا الى غير شرط حتى لو قال المسلم ان هذا الذي سلم في كرخطة لو هذه الخطة
في كذا عام من الزعمان ولا يعلم قدر الدرهم والخطة لا يجوز على كرخطة لا يجوز ان رأس المال لو كان
زعميا لا يجوز انما وعد باستيفاء ما يصير على ما بالتعيين حتى لو سلم عشرة دراهم في سنين ولم تكن
حصة كل واحد منهما ان كانا عند في الجنس كالمردى والروى في الخطة والشعير لا تنفي الجنس عن كل
الصفة بان كانا هرويين احدهما احد والآخر في لا يجوز عند ايجته مع كل ما بين حصة كل واحد
مما و ان الاستحقاق لا يشترط في كرخطة منفي الصفة او كرخطة منفي الصفة لا يشترط بان
كل واحد منهما بالاجماع فاستأوا استحقاقا ان لو سلم عشرة دراهم في عشرة اقدار حصة كل واحد
عند فدخل منه يخرج الدرهم ان دخل حصة بر المسلم بالبر لا يسطر المسلم وان قرأى عنه بطايقه
ويصح الحوالة والكفالة ولا فرق بين رأس المال لا يجوز في قوله زعيم وبيان مكانه او بقاءه ولا جعل عندنا ان
شهر هو الاصح ذكر الامام الشريفي في الايضاح الاجمل الى المتعاقدين فان قرأه بصف يوم جاز وبعض
ايجها بما قدره اقله بثلاثة ايام كافي جاز الشرط والمال ان كان عينا مستارا لا يرضى عنه العبد ان يرضى
شرط لتمامه بالاشارة اليه وان كان مقدرا كيدبا او درهما او درهما مستقرا بشرط اعلام قدره عند بيعته
وبان النوع في النوع لا يشترط ويصلو القدر ويشترط القدر بمعايير من قدره وكل في الذرية جاز
يعلم بغيره من قدره وان علم بحسبه بعينه لا يعرف كهي او بغيره من قدره ولا في الذرية جاز
ان هذا الكلام للكلل مكمل مردف شرط عند ايجته مع كرخطة او سلم في كرخطة بغيره لا يعلم عار فاسد
وعند ما جاز اعلام الزم في الميزان المعروف والذم في ذلك والعقد في المتقلب بغيره اما
العقد المتقارن فما لم يكن لعلامه بصفاته بغير ذلك وجه لتمامه ويجوز انما لا يضبط بالوصف وبقي
يجوز الاجماله فيقضى الى المانعة هل يحل السلم فيه وقام هذا ليس في الجنس الثاني انشاء الله تعالى
والذا شرط على السلم انه ان عمل الى منزله بالسلم بعد ما يوفيه في المكان الشريف ولم يرضى عنها مستفان
في صفة واحد وسوا العجالة والجاره وهذا على وجه مما ان يشترط الاجزاء خاصة لو لم يرضى خاصة ان
الا بقاء بعد الحول والكل جاز وما الا بقاء بعد الاجتماع بان قال على ان فرق في قوله كرخطة كرخطة
كلها با دفاعة الشايخ على انه لا يجوز قياسا واستحقاقا ولو شرط الحول بعد الا بقاء لم يرضى عنه الحول بعد الحول
واذا شرط الا بقاء في مدينة كذا فحيث ما دفع اليه تلك المدينة له ذلك وليس له السلم ان يكلفه تسليمه

[illegible]

[illegible]

في جواز استغفار المذنب في كل ما يكفل له العفو استغفاره في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار يكون مضمونا على العفو
بالمثل استغفار من لا يكون من ذنوبه الاستغفار لا يجوز استغفاره في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار يكون مضمونا على العفو
او عصبه وعلى ما يتبعها من الطعام في الاصل والافعال او حصة بنسبة المطلوب حتى يذهبها ما يجب
اؤذنه وعصبه قال الربيع بن زياد اصابه غصن من اصابه الغصن فغصن الغصن على الغصن وفي الغصن من الغصن التي استغفرت
الغصن في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
كعدم بكونه من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
وزيل عودا في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
سوى كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
والاخر اذا بين اللسان واللسان وذكره في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
يعرف به اللسان واللسان في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
وقال بعضهم اذا عفا الله عن ذنوبه في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
في شئ الله بالزجر بعد التسامح في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
الذنوب في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
عدا ما جاز في التوبة في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
في ما جاز في التوبة في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
كان ينقطع في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
والاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
الا ان السخط من الرجوع في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
ان يرضى عنه في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
اذا سلم فظن مري في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
لا يجوز في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
الا ان السخط من الرجوع في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
ان يرضى عنه في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
اذا سلم فظن مري في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه
لا يجوز في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه الاستغفار في كل ما كان من ذنوبه

[illegible]

فإذا استكمل من غير أن كان غرضه في بيعه كونه بالقيمة وكما يجب الباعث العاقل يكون مضيق بالقيمة بخلاف
ما إذا كان يبت بغيره لأن الغرض لا يتحقق مع التصريح بخلافه جنس حر في المجلس والعهدة والقيمة قال رحمه
رحمته سبحانه قال لحدود ما أخرجت منك كذا وكذا فلو أن الغرض بعد ما مضى خطره أو خطره من اشتريته مع هذا كذا
في مجموع التوازي وقال البصير في التناوي ظاهر الرواية لا يصح وكان المشتري في صلوة الترتيب ففرغ
وقبل جازي وكان في الموضع فقال البائع بئس منك كذا وكذا فصار له جازية أخرى ثم قال جازي وكان في
ما مضى ثم قال قبلت جازي ولا يلزمه وأحق لا يبدل المجلس أما إذا اشتغل بالأكل تبدل المجلس ولو كان سائما
في زينة وكذا إذا نام لما إذا لم يلزمه البين لا يكون فرق في التناوي والظاهر أن الغرض بئس منك كذا وكذا انقلم
المشتري ثم قيل أو قام البائع ثم قيل المشتري أو كان البائع يخرج الدار والمشتري في الدار يخرج وقال قبلت
لا يصح للاختلاف قال في المحيط هذا من المذكور في علته الكتب وذكر شيخ الاسلام في الجامع الكبرية إذا بلغ
رسو قلعة ثم قام البائع إلا أنه يذهب عن ذلك المكان حتى قبل المشتري صح قوله ولو قال بئس منك
الغائب فحضر فلان في المجلس فلا اشتريته مع ما يفتي به في القول بالقرينة هذا العبد من فلو كان
فبلغه الرسول فقال اشتريته جازي إن قول الرسول قول الرسول ولم يقل بلغه فبلغه فقال المشتري اشتريته
ولو قال بئس منه فبلغه بأقل من بلغه رجل آخر جازي من جازي قال الغرض بئس منك كذا وكذا فقال ذلك الرجل آخر
فداشتريته فقال ذلك الرجل اشتريته بغير أن قال ذلك الرجل بطريق السؤال يصح ولو قال بطريق
الوكالة لا يصح لأنه بلغه وقول الوكيل لا يكون قبوله لأنه أصلي في البيع بخلاف الرسول لأنه كالمسألة
المخلع لوقوله للمرأة أزوجها اشتريته نفسي منك بكذا فقال الزوج لاخر قبلت قال بئس منك من غير تفصيل
لأنه شريف ومعه كان كلامه ككلام الزوج سواء قال بطريق الرسالة أو بطريق الوكالة لا يثبت له رجل
بئس منك هذا مني فوصل الكتاب إلى العبد فكتب إليه رب العبد بئس منك عبدك هذا لم يكن بئس
ذلك كتب إليه اشتريته عبدك هذا فكتب إليه رب العبد بئس منك عبدك هذا كان بئس الوعد
الركن من جنس حر في المصاغة البيع وفي مجموع التوازي من جازي قال الآخر أن الناس يشتركون في ملك هذا الشيء
درهم فقال بئس منك بالف درهم فقال المشتري بما صح أن لم يكن على طريق التملك ولكن اختلف في التملك
والجواب أن قوله من يدعي التملك أن اعطاء شيئا من الثمن لا يسمع دعوى التملك في المشتري في كتاب الدعوى
وجعل قال كنت بئس منك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر لم اشتريته منك فكنت البائع حتى قال المشتري
في المجلس أي بعد ما أقر قايلا اشتريته منك بالف جازي وكذا في النكاح وكل شيء يكون له ما جازي
إذا رجع النكاح المصداق قبل أن يصير في الأخرى على النكاح فهو جازي وكل شيء يكون له ما جازي

[illegible]

[illegible]

ثم عزى الباع عشر بطيات قبلها الشري رضى بذلك جازا من ان كان كالتحليل مستورا والى ان روى
عن ابي ابي القاسم ان ابا القاسم اشترى رجلا من دسائير بني سبيد الطافى روى عن يمينه بعد ان
اجاز حتى يصير مسلما فيقول له الوسايل لو ساند وجه الطافى وسلم الى الشري لا يصير هذا سبيد الطافى لان سبيد
يحكم ذلك البيع السابق وان وقع بالطلائع يكون البيع معدوما وكل ما كان موضع يكون بعد بيع فاسدا وبطلان وان فعل بالحد
الجانسين بعد البيع منهم او الفضل اكرامى مع بطلان الثمن بيع بين تسليم للبيع على وجه البيع والتبليغ والبيان الثمن في
الحق والهم بيع في سواهما كالمصابون وغيره لا يفرق بين ثمن الامم والحواري والنفق لانهم على السعدى له لاسطاع
الجانسين لا يكون تبعا ولا محج عاين له رجلا شري وقربان ثمانية درهم ثم قال الباع ابى بولس اعز والى هذا الوضع فاقى
وقرأ في ذلك الوضع فذاع واداه بطاير ثمانية درهم واداه الشري رجلا جاء الى المصاب وقال انكم تعطون من هذا
الهم درهم فكل سوب خال ذلك سوبين فوزن المصاب وقنع لا رجلا واحد درهم ولم يزل المصاب ابى ولا قال
للشري الشريت وقرفا من ذلك فهو مع جاز فبعد بذلك اوزن فلو وزن الهم واما فوجد افقو رجع عليه فبعد
المنفعة درهم دون الهم والحب والحب عن اجنبية اذا قل الحام كيف بيع الهم فقال ثمة ابطال درهم فقال بعد
سلك وزن في هذا الحام لوزن فله ذلك وان وزن قبل الشري فكل واحد منها الرجوع وان فطر الشري
او جعل الباع في رعد الشري بالمرم الباع وعلمه درهم وهذا دليل انعقاد البيع بالا عطاء من احد الجانسين
بل من صاح له على شري الحزن والهم وبلغ ذلك على وجه لا يتفاد فخذ م من رجلا او جفلة وقال اعطوني خيرا
بدرهم انما افعلوا اقول على ما علم ولم يعلم الشري ثم علم ان كان الشري من له هذا البذل ان رجع بحصة
القصص من الثمن فلو لم يكن من له هذا البذل في الثمن رجع وفي الهم لان الاصل طرحة الشري فخر منقار
فيطرح في الحوزة الهم والشراب في نظر في حق من له البذل ودرهم الى المصاب ويخذ الهم بعد الوزن هل
يجوز للشري ان يأكل قبل ان يزن ثانيا لا يجوز اما ان اشري الهم بشرط الوزن او فوج ثمة ان اشري
سوا ثمة لا يجوز للشري حتى يزن ثانيا كما لا يجوز بيعه قبل ان يزن ثانيا وان ذبح المصاب سائر على الشري
بدون اوزن ثانيا والسلف تمسكون بالوزن في البذل لهذا احتياط واصل في الجامع الصغير من احرف في
الاقوال وفي الشفا رجلا اشري من ثمر عبادا وقفا بثمان قال الباع اقلني حتى اخرج من الثمن سنة فقال لا فعلت
حازرت الا لا تفوت التاجر وكذا قال القلي على ان اخبرك خبير فقال فعلت جازت الا قاله دون الحد
كل الثمن وهذا قول محمد وقال ابو يوسف جازت الا قاله على اسمي من الرجل والنقصا واصل في الجامع الصغير
ينظر هنا في شرح الصغير في الاقاليم بنظر احد ما عرى الماضي الاخر عن المستقبل اقول الرجل القلي
فستولى صاحب البيت قال محمد هو كما لم لا يصح الا بنظر ابن عمر في الاضحية للتاوى اخافه محمد

الفتاوى لوطا الشريفة تركت المسحوق والمبلغ وصفت بغير مبالاة ولا طلب للمع الإجماع من الشري
 هذا الشري حايث الغن رقب المبلغ في ذمته قبل ان يلقى به التجرى يقول الامان على المجلس وكما يصح
 قبول الاقرار بفسخ المجلس الا انما نصابه المبلغ في ذمته لا لا يفسخ الا بقطع اليدان وهذا الشري وانما
 انما يصح الاقرار لو كان كل المبلغ لبعضه فاما لا يفسخ فليعلم ان في بيع المبلغ في البيع الفاسد والرد والبيع
 يمنع الاقرار ولو بناه على بعضه فذلك احد ما يقتضيه الاجماع لان محل العقد قائم فانفس العقد قائم
 ثم يفسخ في الملك مرفوعه وتبقى الفتاوى بغير الشري في فاضل المبلغ فوافقت المبيع في هذا الزوب فانفسه فبما
 تضمنه ان في ذمته فاقوله حكم صحت اقراره في السبعة عشر بضم من رجوعه مع في السبعة عشر فبما
 ما عرفه ووقع الانسان على انفسه ليعرف السبعة عشر عن السبعة عشر فبما في السبعة عشر فبما في السبعة عشر
 الا الشري في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 بشا رجا يريد انما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 ولا يستعمل الا على الشري في المبلغ وقال انه على غير خلاف في المبلغ عليه ما يقض من الغن ولكن لا يقض
 بلع وانه الاقرار لا يفسخ من المجلس في ذمته رجل الشري عبد العشرة فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 ثم نقلا العقد وذا رجوعه في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 في الاقرار واقتضت رجوعه على التجرى فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 الشري في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 وقررت الاجماع على الشري في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 لا يفسخ العقد وان كان في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 بعض المبلغ مع الدائم في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 وانما بعد الشري فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 الاقرار في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 ثم استعمل على عرض في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 جوده العقد عشرة فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 للمنفعة او المنفعة او المستعمل في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته
 ما ذكره في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته فبما في ذمته

الباع في ذلك عند ذكر الصدر السعيد الثاني باب بعين ذكره انون رجل اشري عبد او ملك من الباع قبل
 القبض البائع للبائع وهو في القبض يتفقد في الجرد وبس البائع او من قبل الشراء ليصح له من البائع
 يتفقد البيع ولو كان البائع قبل القبض لم ينفذ فاعتقد جازم للقبض عن البائع وينسخ البيع عند ايجبة بيع وعندها يكون
 القبض بطاوة التناوي اشترى محمد لمعه من كمال فباعه عند اوصى القسوة الا باع شيئا لغيره من حيث قال لا يصح وسائر
 فصل بيع الارض بدون الاصل الا ان العلم بالارض في ذلك الاقل من ان الشراة يكون جارية بالبيع درهم وقضاؤه يدفع الفسحق
 وبالبائع الفسحق فاعاد الاقل باطل عند ايجبة ويحرج لاسما فيع يكون راءه غير عرض وقال ابو يوسف في بيعه فانما
 المبدأ الا ان الباع كان الشري من الفسحق صحيح ولا قاله يابا وديار الاقل عند ايجبة بطاوة وعندها
 صحيحة الفصل الثاني في ما يجوز بيعه وفيما لا يجوز وفيه خمسة في الامتجار والاراقم في الزرع والتمن ثم في الخطة
 والديون ثم في المسافات وفيه سبع اربعة في التناوي رجل اشري من آخر لينة او رصا او كسودا او كسودا او كسودا او كسودا
 لا حول ولا عرضا جازم الباع الشري الا اذا كان له ولده لم يجره لغيره من ذلك المدة وجزاؤه الباع فيها جازم
 وفيما جازم الباع وجازم الا ان الغرض من ذلك ان يبيع من هذا العام كما ان العلم الشري فيصير له علم البيع جازم عند ان يبيع البائع
 ان كان الشري وان لم يعلم الشري عند ايجبة ويحرج لاجل بيعه من البائع ولا وقال ابو يوسف في بيعه علم البائع ولو لم
 علم من رايته عصام وفيه شدة الجواز في كل بيع مع ما بين من بيعه ولو قضاؤه باع جميع الباع الفاسدة الا قضية وفي
 الفاسدة وجازم الا ان لا يبيد في امراضه من الباع في ثوبانها معنى المستتر ثم فقال ابو يوسف في البيع في
 سادى اكثر من ذلك جازم في ايدى الشراة لم يجره من اثنين باع احد من الفسحق بغيره الباع في ايدى الباع في ثوبانها
 من هذا الفسحق جازم وفيه جواز من ذلك في اثنين وبنين في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 نصيبا لغيره ما لا يجوز وفيه جواز من ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 في ايدى من ايدى من جازم من ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 بل ان عند الفسحق وكان يجره من ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 ولم يستقر منها السعد والقبض فسد البيع هذا اذا كان السعد محمولا في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 السعد في الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 السعد في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 عند من صفته وحين فاذا احدث ما جازم في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها
 السعد في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها الباع في ثوبانها

سبعة شجرة من اصل واحد ولها اعران بلع صاحبها المسمى العز بن جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
الوقت ان اشترى مكانا خلفه من سبعة شجرة من اصل واحد لها اعران فاشترى اليوم جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
بعد البيع يعني الساعات لا يمكن الاخر انهما وجعلوا وان اشترى مكانا خلفه من سبعة شجرة من اصل واحد لها اعران فاشترى اليوم جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
بعض البيع وكذا ان اشترى اعران الشجر والمعدن ان اشترى الشجر باصله فاشترى الارض من بيع الشجر من المبيع فلو وقع الاول
فالارض هي للممن ان اشترى اعران المعادن من موضع القطيع ليرجع وهو للعامل من الاعطاء والارض للشجر حصه بان كان
الارض قد وقع في ارضه فاصبحان من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
والرطب من القطيع ولا ان يجرهما من ساعة وانما هو من رطب القطيع كذلك وانما جاز لمالك العمل في ارضه من غير
المعادن ان اشترى اعران المعادن جاز له ان كان يجرها من سبعة شجرة من اصل واحد لها اعران فاشترى اليوم جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
بعض في ارضه والتميز في التمر في ارضه من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
فان هذا الحكم او هذا الضمان في ارضه من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
كان من التمر في ارضه من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
ولا كان احد مباح قبل ان يخرج المصلحة بهذا التفرقة بين جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
من موضع مباح في المصلحة من على سلكه ولا اراد ان يجرها من سبعة شجرة من اصل واحد لها اعران فاشترى اليوم جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
المصلحة في ارضه من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
وكذا ان كان صاحب الارض هو الذي اشترى اعران المعادن فاشترى اليوم جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
والتفرقة في ارضه من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
ان لم يصر قبل ان يجرها من سبعة شجرة من اصل واحد لها اعران فاشترى اليوم جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
يذكر ان يجوز وكذا ان اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
احدهما فاصبحان من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
فصاحب الشجر على هذا التفرقة بين جابر بن من موضع القطيع في ارضه وقطع من ارضه في
والبيع من غير شركة لم يفسح حتى اذكر ان البيع جاز في الارض المباح كالبيع في الجوز في السقف ولم يفسح البيع حتى
اخر من الارض جاز في الارض المباح كالبيع في الجوز في السقف ولم يفسح البيع حتى
واذا اشترى جاز في ارضه من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
في موضع كان صاحب الارض من اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر
النصف وكذا ان اشترى رطب من التمر الا ان كان يوشك ان يجر ساعة وساعة لا يجوز ان يكون رطب الشجر

ولما بيع نصف النزع بدون الأرض ان باع العامل من رب الأرض جاز على العكس لا يجوز ما بقي من الأرض
من النقي وغيره فيكون الاستقطاع من النزع ما استعمله المزارع بملكه من الأرض باع العامل
في موضع جود النقي ان يستقطع عن المزارع ما كان من أعمال المزارعة والجزء منه محدد في زمانه بين رجلين
الأرض بغير ما باع أحد المصنفين من النزع من غير تركه لم يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
بصرف آخر وبالذات بعد الأفعال إذا لم يفسد ما يورثه ولو لم يفسد لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
في قال الإمام الرضا في كلامه في النزع لا يفسد النزع في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
بعد أن يورثه النزع جاز إذا لم يفسد النزع في زمانه بعد أن يورثه النزع جاز إذا لم يفسد النزع في زمانه
هو من عند الكل ان يفسد النزع مع النزع أو مع النزع مع النزع فلا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
ذكر في كتاب الزكوة في باب النزع في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
لم يكن النزع جاز ثم طلع المصنف على النزع في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
لم يكن مستقفاً في النزع مع النزع في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
الترك في فساد النزع في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
بشرط الترك فالبيع فاسد عند سوا قال في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
والترك بل من النزع طالب الفصل وان كان من النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
بشيء ولا يفسد النزع في من النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
حتى لا يفسد النزع قبل النزع فساد النزع وان كان من النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
ولا يفسد النزع بعد فساد النزع وفساد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
أما في البعض فأن النزع جاز في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
ولما باع الأصغر من النزع جاز الكا في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
بعض ما دون البعض في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
جاء أنه يجوز ولا يجوز في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
بشيء ولا يفسد النزع في النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
لأنه مستقفاً العين لأن النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
الخصيص هو أن النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع
لأنه مستقفاً العين لأن النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع على من لا يشاركه في النزع لا يفسد النزع

[illegible]

اذا كان في ملكه بعض ذلك لا يجوز البيع اطلاقاً من الوجود والمقدم هذا في التناهي قال يرمي اصله في التامع
استمرى بعضاً فوجد بعضاً فاستل الاجور لانه جمع للوجود والمقدم هذا في التامع
لا يشترى جانب مروي على ان في عشرين ومن ثم كل واحد منهما واحد هاتين عشرين وان كان هذا صحيح
الموجود والمقدم ظاهر لان هذا ليس بجمع حقيقة بل هو اطلاقاً من هذا التناهي وفي رواية عبد الله ولم يثبت
ولم يشهد ان كان له عبد واحد يجوز وان كان له عبدان او اكثر لا يجوز في العبد الواحد لا يجوز اذا اطلق في نفسه
وقال يبيع عبدى سلكه الله يطاذا فلا يبيع عبدان في مكان كذا وان لم يشر في مكان كذا فالتلف في البيع قال الامام
الحول في بيع في كتاب العتاق هو الصحيح اما اذا فلا يبيع سلفاً او ام عبد سلفاً لا يجوز ولو قيل بمت التجارة التي تشرى بها
فلا ان الطحارة في الفضة هذا البيت يجمع الشعر والقطر ولا يكون متفاضلاً ولا خطاً وهو ما يجوز في هذا الانسان
والاضاف اليها ان كان في ملكه رجل على امره ان يخطه فله ان يبيعه في خطه بالقرض خطا قال بالفارسية كذا لم يرد
لا يجوز البيع الا مع الدين بلدين والعبد ان يجمع الخطه بوثوب ويبيع في ثوب ثم يبيع الثوب منه بدينهم ويبيع الثوب اليه
في صلح رجل بالخطه ويبيعه في ثوبه على البائع فليصحبها الدين في الخطه من ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
وبيع الخطه في سبيله بالخطه على الاجور لا يجوز وان يبيع الصنف على خطه في ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
يجوز وكذا لو اشترى قوام للفلان في ثوبه وكذا لو اشترى ثوبين تلك الخطه بعد الدرس قبل الفدية جارية الفدية
وهذا الاصل هو يجمع الدقيق والدقيق كذا عندنا في القصة التي هي في الاصل من ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
بالدقيق من كان بعد ما اشترى اذ كان في ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
بيع الخطه بالدقيق ولو كان في ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
لا سيما لا في الصفه اصل الا في ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
الاصل من ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
يجوز بشرط ان لا يبيع من ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
فما لو باكل او بيع الخطه بالخمر في ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
او الاخر من ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
بالشعر يجمع ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
بغير الخطه لا يجوز في ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
لا يجوز عند محمد قال يبيع في ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان
اما ان يبيع من ثوبه في صلح سكاك ولو خطه في سبيله لكان

[illegible]

بالعين الذي يحيا به جميع العيون بالدين ان يبيع مطلق وغير المجاز النوع ثلثة ابيض المبيع المباح المباح المباح
والله صفة كونه مباحا مع الدم والخنزير والمسلم وبيع الدية والطلاق والسرقة والظن والرهن في العسم والرفق في العطف
والكراس قبل البيع وبيع الورق البطل وبيع النقص قبل القبض والنا الموقف تحت عشرة مائة من الفيل يباع اسد من اسد
ورفع عليها علفت منه وطلعت فاجاز جان بليس في الزينة والتعدي وبيع العبد المجري والصبي المجري ونقص فاما وقف على
لجائز اسمه وصحبه وولاه ومنها اذا يباع مالا من هو فاسد غير رشيد وقف على اجازة الفاضل وصاحب المرح
والساعة والذي في منزلة الغرة وقف على اجازة الزين والساجد والزاد ولوقفا على الاجازة لانه ان يسل في
المشركي وكذا في حق الميراث في الادارة الموقوف ورواها من عليه ثم المبيع والمباح وبيع المبيع من غير المشركي لا ينفذ حتى
وقفا على المبيع لا ينفذ المبيع الثاني لكن يوقف على اجازة المشركي لانه كان بعد القبض ان كان في القبض في المشركي لا ينفذ
على الخلاف الموقوف وبيع الميراث عند احيائه ومنها اذا يباع شيئا بقره والمباح يعلم والمشركي لا يعلم ووقف على الميراث في المجلس
المبيع ينفذ وان قرأ قبل العلم بطول الاجازة يباع بما يباع ولا يباع يعلم والمشركي لا يعلم ان علم المشركي في المجلس مع والابطال
واخرج الثاني وبيع شيئا ببيع الناس ما وعتده الاخذ لان لا يجوز في دفعه الاقام للمشركي هذا اذا لم يعلم المشركي
ذلك فان علم المشركي بالبيع عن بيعه فليان وقدر الثاني ليلع بمثل ما يباع به فلان ان كان شيئا لا يتناول كالميراث
والهم قبل يوزن ويلازم في المشركي عدل على القيمة ليعلم ان يوزن المشركي في حكم خزين خزين هو الميراث
وهو يوقف فيقف العقد والرابع عشر والخامس عشر خيار المجلس وفي بيع المصوب فكذا في بيع الميراث
ان اذ في المصوب يبيع المبيع وان يحدد والمقصود منه فكذا وان لم يكن له حصة ولم يسله حتى هلك ينقص المبيع من
سماهاتس فالوجه للمشركي ثم في بيع الموقوف الاخذ الفين لو طلبة يكون اجازة ولو قال الحسنة او اصبحت ووقف
خبر وبيان لو قال انما اصبحت وحببت لك الفين لو قصدت لغيره ولو لا ان يكون مرد للمبيع ج خلاف ما
اذا قال الميراث لا اجز مع الاجز ثم اجاز اجازة وانه هسام لو قال الفين ان يباع بما به ورجع عن ان يباع بما كثر
ووباع باقر لا يجوز ولو يباع بالف وجمار لا يجوز واما انظر الى النوع الذي مضمونه ولم يصب عند بيعه ثم يبيع
العبد من يملك المشركي ثم اجاز المالك اجازة له يبيع حلالا الى ان يفسد المبيع اجازة وفي ذلك انما يفسد الميراث
اجازة دون ثبت القيمة وتسلم النقص الميراث اجازة وفي الثاني لو يبيع في عشرين بغير امر فصبه الميراث
فاجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث
الاجازة او كان المباح والمشركي والمبيع قائما وكان الفرض من ان يفسد الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث
الميراث في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث
قبول اربعة الميراث بطريق الاستثناء في الميراث في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث اجازة في النوع الميراث

[illegible]

المبايع ان يحبس بالنسبة ولو كانت قبل القبض فالبائع ان يحبس بالنسبة ولو كانت قبل القبض فالبائع ان يحبس بالنسبة
وذا في الاولى باب العين المشتري قبل القبض وهو موقوف على القبض فلو كان المبيع جسد ولا يقبل
عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة ولو كان المبيع جسد ولا يقبل عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة
ولو لم يجر ولو علم في الاجارة اذ لا يعلم فموجب له ان يحبس بالنسبة ولو كان المبيع جسد ولا يقبل عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة
المشتري من بعض طامر بالقبض فموجب له ان يحبس بالنسبة ولو كان المبيع جسد ولا يقبل عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة
فموجب له ان يحبس بالنسبة ولو كان المبيع جسد ولا يقبل عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة
او يسلو الاجارة بما لها عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة ولو كان المبيع جسد ولا يقبل عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة
الاجارة عينا وقبل البتة بطالب الاجارة فان لم يرد لم يطر عداوت الاجارة عينا او لا كانت الاجارة عينا
او ابراء منه وقبل المسافر ذلت او لم قبل الاصل الاجارة هذا في التساوية التجرى بدو ذهب بعض الاجارة او
ابرا عاين بالاختلاف وهو هذا والمبايع ان لا يفرق في الاجارة بعد ما جئت جاريها بالاجارة التي وان لم يفرق
فيما لم يفرق من الاختلاف وكانت الاجارة عينا لم يفرق فيها قبل القبض وهذا في طامر التجرى بدو وهو جسد ولا يقبل عند القبض
قبل القبض فلو لم يفرق من استبدال الاسرى الصف والمسلم والفقير الموروث والحر والحرى واما لو كان ملك للفقير
بالوصية او الميراث يجوز بيعه قبل القبض والمفرقة في القبض الصحيح انه يجوز له ان يخطو في سيرة الخطب الا ان
بعد القبض في حق المتعاقدين في حق التمسك لا البيع بعد ما تباعدت من قبض المبيع بحكم الاذات التي لم يات بها هذا
المشتري صح ولو لم يفرق من بعض الاجارة ولو لم يفرق المشتري قبل القبض من بائع اوس بعض الاجارة وفيما اذا وقع المشتري في العقد
او ابراء المبيع وعلى المبيع فلو انشأ منه بائع ولا يشترط بيعه في كل موضع انفسه البيع من المبيع و
المشتري في التساوية في حق المتعاقدين من كايه في حق الماسكة فباعت المبيع قبل ان يقبضه من المشتري صح
من المشتري اوس بعض الاجارة في كل موضع انفسه البيع منها بسبب هو في حق المتعاقدين عقد عبد له في قول ثالث ولو لم يفرق
يعود باع من اجبى الاجارة في حق المشتري او يفرق من المبيع في حق المبيع فلو انشأ منه بائع ولا يشترط بيعه في كل موضع انفسه البيع من المبيع و
لم يفرق من كايه في حق المتعاقدين من كايه في حق الماسكة فباعت المبيع قبل ان يقبضه من المشتري صح
كل ما لم يفرق من كايه في حق المتعاقدين من كايه في حق الماسكة فباعت المبيع قبل ان يقبضه من المشتري صح
لازم ان يكون المبيع في الاجارة عينا قبل القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة ولو كان المبيع جسد ولا يقبل عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة
المبايع بالنسبة لغيره ولو كان المبيع جسد ولا يقبل عند القبض فموجب له ان يحبس بالنسبة
المبايع والمشتري بالمبايع اذ ان تباع النفس فاما على هذا ان كان يفرق في الاجارة فاما في يد المشتري ان دفع
الى الما لا يجوز على دفعه اليه ولو لم يكن يفرق جازا وهو على دفعه اليه وعليه عن المتعاقدين في حق المتعاقدين في حق المتعاقدين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

نصفه نصفاً ونه قاتم زلا حدها صاحب شيئا او عطنة فبذلك الاخر البيع فاسد عند ابي حنيفة وعند
ابن مسعود النبي صلى الله عليه وسلم وبطلان الزيادة والزيادة والزيادة باطلان والزيادة باطلان والزيادة باطلان
كان الشرط في العقد فابطل بعد ذلك ان كلف المفسدة صلب العقد صح لفظ في المجلس في البيع فابطل
وكذا بيع المذموم في السقف الاسلامي للمجلس صح وكذا لا يشترى في كل ذراع بكذا ولا يعلم عدد ذراعاته البيع
عند ابي حنيفة مخرج ما لم يعلم في المجلس جائز وكذا في البيع رقتا او يام والماء اذا اطلقا لا يطلان في المجلس ولا في المجلس
على المجلس وقد مر هذا في الفصل المتقدم والاصل من ان البيع في كل ذراع مخرج في المجلس لا يطلان في المجلس ولا في المجلس
كالشركاء في الدين والطلاق والعتاق وتعلق العتق بالبيع المخرج المخرج في المجلس ولا في المجلس ولا في المجلس
الدين وغير ذلك في كل ذراع مخرج المخرج المخرج في المجلس ولا في المجلس ولا في المجلس ولا في المجلس
الا باسناد للشافعي وينبغي ان يكون معلوما لا بما جاز في التعلق والعتاق والعتاق من الشرط في البيع
والشراء والجارعة والعتق والصلح من ان يمتنع في المجلس من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
والصلح من الشرط والعتق من الشرط والعتق من الشرط والعتق من الشرط والعتق من الشرط والعتق من الشرط
وعقد يمتنع في المجلس من الشرط والعتاق من الشرط والعتق من الشرط والعتق من الشرط والعتق من الشرط
الكتابة فانه يتعلق بالمجان من الشرط من حيث لا يمتنع الا بالبيع المذكور في العقد فلو كان العتاق في
وخلق صلب العقد كالمسألة في البيع المخرج المخرج في المجلس ولا في المجلس ولا في المجلس ولا في المجلس
ان يمتنع في المجلس من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
والجارعة والعتق والصلح من ان يمتنع في المجلس من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
كالشكاح والمخلع والصلح من ان يمتنع في المجلس من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
العتاق من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
الذي لا يمتنع في المجلس من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
هذه في زلات الفاخ لا امام غير الدين وفي الجماع الصغير في باب ما يجوز للشكاح ان يمتنع في المجلس
اشترط عليه لا يخرج من الكوفة الا بالذن سبب الكتابة جائز والشرط باطل وان خرج كالكتابة على ان لا يكتب
في الجماع الكبير في كتاب الوصايا في ما يمتنع في الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
في الكتابة في فاسد في ان الكتابة بطلان الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
اصح كذا في الردة للسقف كالمسألة في الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط
ان يمتنع في الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط والعتاق من الشرط

[illegible]

والله اعلم بالصواب

ش

١٨٠

شرط ان يصح وطرا معلما بشرط النجس والوضوح البعيدة او كسنا مطاها او ديكامعلا والبيع فاسد
ولا يشتري فدا او كسنا على ان يصيب دفن محله واسنان الكلي فيخرج القدر في ردة الشاوي ولا يشتري
عبد على ان يطعم جاز ولا يشتري على ان يطعم خبث الايجن لان هذا شرط لا يقتضيه العقد للمعقود عليه
منفعة وهو من اهل الاستحقاق وفي المشترا لا يشتري من ساعلي ان يملج فاداه غير ذلك برده ولا يشتري
يعمل على ان يخرق فاداه غير خراسي برده ولا يشتري جارية على انها تحفر فاداه لا تحفر ونصا على انها لا
تحمق ولا يأس له الرد ولا يشتري جارية على انها حارة او كاشنة جاز ولا يشتري على انها غير كل يوم كذا او
يكت كل يوم كذا الايجن ولا يشتري على انها غير كل يوم كذا او يكت كل يوم كذا الايجن ولا يشتري على انها حارة
وقضاها وذلك ثم ان البائع انما يمكن جازة لا يرجع بالنقصا ذلك عند احيقته من لکن ان كانت فاعمة نزل
قال ثم كذا على الجاسع في الزواني لومات او تعيبت حتى تمرد الرد تقوم وهو جازة او كاشنة
يوم وهو غير ذلك يرجع بالنقصا او ما تقوم كاشنة او في ما يطلق عليه هذا الاسم وان قال المشتري لم يمس بها
او كاشنة او قال البائع سلمته جازة لکن لم يمس بها وذلك كان يلزم في مثل ذلك للرد فالتقول قول المشتري هو كذا
قال البائع هو السلعة كاشنة لك وقال العبد كذلك الا ان الاصل القول قول المشتري ومن ايسر من ذلك
اسأل العبد فان قال استعجار ردوبه وان اشتري جازة من غير شرط وهو يحسن ذلك فليست في يد البائع رد
ولا يشتري بل على ان عشرة اذبح فوجع ثمانية اذبح فاداه ردوبه ذلك على هذا ولا يشتري جازة على انها
اكثر فاداه غير ذلك عرف ذلك باثر البائع كان للمشتري الخيار فان تمرد الرد يرجع المشتري على البائع بغير
البكارة فيقوم وهو غير بكر ولا يشتري الشياينة فوجدها بكر البكارة فاذ كان الاختلاف بعد قبض الثمن
فقول قول المشتري لم يجدها بكر او قول البائع قد بعثها وسلمتها وهي بكر فذهب البكارة عليك فالتقول قول
البائع مع البين بالله لند بعثها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر ان يمس بها النساء لان البائع مقر بالرد والكل
خلفا في وقت الزوال وذكر في كتاب الامتحان ان يمس بها النساء لان وضع السلعة هكذا ان البائع يمس بها
بكر في الحال فربما النساء ان قلن انهن بكر يلزم المشتري من غير يمين البائع وان قلت فبب محلف
البائع ان حلف لزم المشتري وان سكره عليه وكذا لو خلفت قبل القبض قال البائع هي بكر والمشتري يقول
هي بنت بها النساء ولا امتحان بغير الحامة لو ادرك هو مع لم لا قال سمعت من ثقة ان الامتحان بغير
الحامة المتفق قال كان القاضون بغير من النساء من ثقب بها الزنت الجارية للمشتري من غير يمين البائع من
بغير من النساء من ثقب بها الكلي الجاسع الكبر في الاصل لا يشتري شيئا على ان يمس بها ردوبه او يمس بها كذا ان كان
محكما فسد البيع ولان كان الكسب معلوما لکن غائب لم يمس بها سوا قيلة حين علم ان المشتري كذا او كذا

فلم يضر ان كان حافرا قبل ان يعرف معلوم يجوز استحسانا فان سلم ان الرجل لو كان لم يسمع له وجه وانما
بالخيار في دفع العقد لمحوه كما كان في المشتري مستمرا على ان ذلك اذ هو اوجه خطه على ان هناك وجهه وانما
لا يعرف شيئا فيما يتعلق بالثمن وجعل باع شيئا على ان يفتقر الى ما يستحقه بكذا ولا يشترط بكذا ولا يشترط
لمعرفة المشتري الصغرى المشتري في الباع ان رواه في المشتري الاثنته ايام لا يصح بينهما
الباع استحسانا كما اذا اشترى ثوبا ان لم يفتقر الى الاثنته ايام لا يصح بينهما وانما ان لم يفتقر اليه من حيث
ان لعب لك كذا لا يجوز ولو قلنا ان لعبا من فله ان يخطط او على ان وجهه ذلك جائز ان الباع
تقبل الشغل لا يكون من حيث يكون خطأ ويكون الباع مالورا المحطه واما المشتري الصغرى في قول آخر فيك هذا العقد
الفردى وهو على ان يفتقر عشرة فمما جاز الباع ولا يصح هذا شرط في الباع بحكم اوان وبيع شيئا على ان يدفع للباع اية
قبل ان يدفع هو الثمن والباع فاسد في المشتري الا ان يفتقر الى الاثنته ايام لا يصح بينهما وانما ان لم يفتقر اليه من حيث
الباع قبل فقد الثمن اذا لم يكن الثمن فجاءه شرط ما لا ينقص العقد من الباع وقال في هذا لا يصح الباع لانه لا يصح
بمحوه على ان يفتقر الى الباع الذي لم يبيع له جاز الباع رجل باع ثوبا على ان يدفع له ثوبا اخر فسد الباع وهو
لجاءه لانه اذا كان الثمن حالاً كان يلزم الباع ان يفتقر الى الباع الذي لم يبيع له جاز الباع على ان يدفع له ثوبا اخر فسد
شرط الايمان في بلد آخر لانه باع بالثمن لم يعلم ما كان في البلد الآخر لانه لم يعلم ما كان في البلد الآخر فسد الباع
لغيره من مكان الايمان فجاءه الاثنته في ذلك لا يصح وان كان شيئا لا يجوز منه تعيين مكان الايمان فمحو الباع
والمعروف ولم يفتقر الى الباع بغير الثمن فذلك باطل فسد العقد الباع وقد اوى الفقيه رجل باع ثوبا على ان يدفع له ثوبا اخر فسد
البيع الباع وقد اوى الفقيه الباع في ثوبا اخر فسد الباع وقد اوى الفقيه رجل باع ثوبا على ان يدفع له ثوبا اخر فسد
بالصغر فهو جائز فاعاد الباع فليس له ان يطلبه ان شاء في كتاب الاجارات والصرف وعلى ما سألنا واليه
في بيع الاصل وورثته الطوارى عن اعيانها لا يطالبه الا في مكان الايمان سواء لم يفتقر الى الباع في بلد اخر فسد الباع
الروايات وان لم يذكر الثمن فسد العقد فمحوه وهو كذا في الروايتين عن ابي يوسف وعن ابي سفيان ان الفقيه
ان يجوز العقد في الكسب المستحق فيما لا يجوز منه ان فسد العقد والباع لم يفتقر الى الباع فسد الباع فسد الباع
والمشتري لو اشترى من صغرى على ان يبيع الثوب بمسعى ثمة او بعد ما على الباع بمسعى على الثمن الباع فاسد
والمشتري لو اشترى من صغرى على ان يبيع الثوب بمسعى ثمة او بعد ما على الباع بمسعى على الثمن الباع فاسد
او اشترى شيئا على من الدين وما يسلط ان لا يبيع له الباع لانه لم يفتقر الى الباع فسد الباع فسد الباع
على ان لا يفتقر الى الباع في المشتري رجل اشترى ثوبا على ان يفتقر الى الباع الباع فاسد في شرط الباع
على ان يفتقر الى الباع في المشتري رجل اشترى ثوبا على ان يفتقر الى الباع الباع فاسد في شرط الباع

[illegible]

[illegible]

انما الجيب الزكية لا لا يعلم ان هذا الجيب الجارية سدا بحاجتها من علم ان عبد الله كان عبدا لابي
 علي الناس كما هو في حق من كان له ولد من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب
 اشترى غلاما من قديم فقال البائع انه قد مر حديث ابيه فلو لم فاشترى على ذلك ثم ظن ان قديم ليس له
 ولد ولا شريك في الحديث فذا هو قديم لا يعرف البائع لا يدركه كان عبدا لابي لهب وولد له من ولد ابي لهب
 لا امام في الدين في مسألة اليوم هذا الذي بين السبب كما اذ بين السبب ثم ظن ان كان السبب في غير السبب الذي
 بان كان له ولد من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب
 بالحق في السبب واصل الحديث في رجل اشترى جارية فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 على ذلك ثم ظن ان ذلك عيب لانك برهنا في ذلك فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 الجارية في نفسه لا يخرج اذا كان هذا عبدا لابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب
 فقال البائع ليس هذا الذي اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 على البائع بالحق على عباس في مسألة الفرجة ولا يعرف كل من كان في الناس في الامم وكذا الذي على رجل في
 من ما قال البائع في حرة واشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 على مسألة اليوم واما النفاق اكل الطين وفضل الشراء وفضل البائع وفضل الشراء وفضل البائع
 وفضل عبد البائع من البائع وولم يعلم في رواية الصادق عليه السلام ان غصنه الاول عيب البهامة
 ليس بعد في اشترى جارية على ان تصفد فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 البائع وولم يعلم في اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 وابي سفة النسق فلو كانت الجارية من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب
 بالحق في الامم في مسألة الفرجة ولا يعرف كل من كان في الناس في الامم وكذا الذي على رجل في
 الجارية بالاولى كافي في الخصم جارية وولم يعلم في اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 غلاما فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 بحسن الوجه لغيره لابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب
 ليس له ولد في بيت ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب وولد له من ولد ابي لهب
 ان عدو عبد الله اشترى جارية فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 بره وكذا في اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 بره ولا بد انما اذا كانت مسوقة وعنه بره في رجل من بعد من كان في الامم وولد له من ولد ابي لهب

فانما هو الباع وهو المالك من جهة ان يقول ان كان المالك قد فسخ في حق الباع فله ان يقول ان يكون قد فسخ
لان الباع جازا لم يملكه بعت لا نقول ان كان ذلك الكلام ليس بالعقد ولا بالبيع عندنا بعت من الباع على الباع
هنا وقد كان في الباع بعت من على الباع من اذ كان يكون اقرا ولا نقول ان في من الا باق لمن اقرا ولا نقول ان في
من الا باق لمن كان اقرا لعدم الاختلاف في الوجه والعلل لعل هذا الكلام ما رواه الله بن محمد بن عيسى قال ينبغي
ان ان يقول في بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
التي هي بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
ان ثبت كمن يبيع بعهود استرجع بالبيع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
ان كان في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
ما يكون في الحصة لا يرد ولا يرجع بالبيع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
عبد الله ان يرد الحصة كلها ولو اراد ان يبيع من التراب العيب يرد على الباع ويجوز الحصة ليس
ذلك فان يرفع مع هذا وجد في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
لحظ الباع بعض البعوض ان يرد لانه امسك الرذ كافي في ذلك امسك الرذ بلك انك اكل الرذ لطلبان
ليس للرذ ولكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الحصة لان في الباع ان يباخذها نقص
فذلك لك والمسموع من الباع على من ولا يشرى سكا فوجد في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
من الباع قال او كثر هذا الحصة من غلط في البيع في القليل من التراب ولا يغير الكثير لان في هذا
بالبيع ولا يشرى الشئ الذي يرد فيه حتى اكثر من الحصة ولا يشرى هذا فوجد في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
بعت من التراب الحصة حتى لا يرد الا في وجع يرد الدرهم بهذا العيب اذا كان خارجا من العادة
ولا يشرى من يمين فوجد في الباع بعت من غرضه بعت من القليل والكثير ولا يشرى بعت من فوجد فيها
سبعة من عيب ذلك تعذر الرذ يرجع بالنقصان وتعذر الرذ بالنقصان على وجه ينقصان ان في السلسلة
اذا كان اخرها ناقصا في الباع فان كان الاحتياج الى الفرق لا يكون عيبا ولا يشرى سكا فوجد
فاكثر من الباع ان في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
ومحمد بن علي الفقيه في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
اشرى في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
كنا ثم وجد في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع
لان الرذ يمكن في الباع بان ياكل السهم البت فيعذر العيب الى ما كان في الباع بعت من على الباع بعت من على الباع بعت من على الباع

[illegible]